ملف معلومات 25

قانون الدولة القومية اليهودية 2018

رئيس التحرير

د. محسن محمد صالح

إعداد

براء زيدان ربيع الدنّان

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملف معلومات
25

قانون الدولة القومية اليهودية
2018

رئيس التحرير
د. محسن محمد صالح

مدير التحرير
باسم جلال القاسم

إعداد
براء سليم زيدان
ربيع محمد الدنّان

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Information File 25

Jewish Nation-State Law 2018

Editor:
Dr. Mohsen Mohammad Saleh

Managing Editor:
Basem Jalal Elkassem

Prepared By:
Baraa Salim Zaidan, Rabie Muhammad el-Dannan

حقوق الطبع محفوظة ©

2018 م – 1439 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-74-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 1 961+

تلفاكس: 43 36 80 1 961+

ص.ب.: 5034–14، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

	المقدمة:	5
	قانون القومية:	
1.	الصيغة النهائية لـ"قانون القومية"	6
	المواقف الفلسطينية:	
2.	الرئاسة الفلسطينية تدين قانون "القومية اليهودية" وتؤكد أن القدس عاصمة فلسطين الأبدية	8
3.	عشراوي: حكومة نتنياهو تُشكّل مثالاً حقيقياً على طبيعة النظام العنصري	8
4.	"الوطني الفلسطيني" يطالب بوضع حدّ للعنصرية الإسرائيلية ورفض قانون "القومية"	8
5.	عريقات: "إسرائيل" نجحت في قوننة "الأبارتهايد" وجعل نفسها نظام فصل عنصري بالقانون	9
6.	أبو هولي: "قانون القومية" قانون عنصري تطهيري استيطاني	9
7.	الحكومة الفلسطينية: ما يقوم به الاحتلال يهدد القيم والأصول والشرائع ويهدد الأمن والسلام	10
8.	"الخارجية الفلسطينية": قانون "القومية" تطاول واستخفاف بالقوانين والمواثيق الدولية	10
9.	وزارة الإعلام الفلسطينية: قانون "القومية" قرار عنصري يُمهد لتطهير عرقي	11
10.	النائب القرعاوي: قانون "القومية" مقدمة لعدوان يستهدف فلسطينيي الداخل المحتل	11
11.	المجلس الوطني الفلسطيني يطالب بمعاقبة الكنيست على إقراره قانون "القومية"	11
12.	اشتية يدين "قانون القومية"	12
13.	تحرك فلسطيني لتعليق عضوية "إسرائيل" بالمنظمات الدولية... وشكوى لـ"العدل الدولية" حول قانون "القومية"	12
14.	واصل أبو يوسف: حراك فلسطيني – عربي في محافل دولية لإعلان "إسرائيل" دولة عنصرية	13
15.	حماس: إقرار الاحتلال قانون القومية استهداف خطير للوجود الفلسطيني	13
16.	"الجهاد": قانون القومية طافح بالعنصرية والكراهية	14
17.	"الشعبية": قانون القومية إعلان حرب على الوجود الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية	14
18.	المطران عطا الله حنا: قانون القومية تكريس لدولة الأبارتهايد العنصرية	14
19.	كمال الخطيب: قانون القومية جاء ليؤكد طبيعة الصراع باعتباره صراعاً عقائدياً ودينياً	15
20.	العالول: إقرار "إسرائيل" قانون القومية يجعلها راعي العنصرية في العالم ويدعو إلى مواجهته	15
21.	فلسطينيو الداخل يباشرون تحركات لمواجهة "قانون القومية"	16
22.	اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس: قانون القومية عدوان على الشعب الفلسطيني	17

	المواقف الإسرائيلية:	
.23	الكنيست يصادق على "قانون أساس القومية"... و"القائمة المشتركة" ترى أنه يؤسّس لنظام الأبارتهايد	17
.24	نتنياهو هدد بحلّ الحكومة بحال عدم تغيير مكانة اللغة العربية	18
.25	"قانون القومية" العنصري: تفاصيل خطة نتنياهو للكذب والتضليل	19
.26	"عدالة": قانون القومية غير شرعي ويكرس الفصل العنصري	19
.27	جبارين لـ"عرب 48": نواجه تشريعات استبدادية... وبحاجة لآليات نضالية جديدة	20
.28	نتنياهو يصدر تعليمات مضللة لصدّ موجة انتقادات لقانون القومية	20
.29	النواب الدروز في الائتلاف الحكومي يتوجهون للمحكمة لإلغاء "قانون القومية"	21
.30	رئيس الشاباك الأسبق ديسكين: قانون القوميّة خطير ومرفوض جملةً وتفصيلاً	21
.31	أيوب قرا يتلقى تهديدات بالقتل بسبب قانون "الدولة اليهودية" وسط احتجاجات الطائفة الدرزية	22
	المواقف العربية:	
.32	أيمن الصفدي: "قانون القومية" الإسرائيلي تكريس للعنصرية	22
.33	الجامعة العربية تدين مصادقة الكنيست الإسرائيلي على "قانون القومية"	22
.34	البرلمان العربي يدين "قانون القومية" الإسرائيلي محذراً من نتائجه الكارثية	23
.35	الأزهر يدين "قانون القومية" ويصفه بـ "العنصري"	23
.36	الحكومة الأردنية: قانون "القومية" الإسرائيلي يكرّس الفصل العنصري	23
.37	عاطف الطراونة: قانون "القومية" يبرهن أن الاحتلال يدفع لتأجيج الصراع وتغذيته في المنطقة	24
.38	إدانة لبنانية للقانون الإسرائيلي العنصري: عدوان صارخ يدفع المنطقة نحو العنف	24
.39	منيمنة عن "الدولة القومية للشعب اليهودي": ترسيخ للعنصرية والتمييز	26
.40	مجلس التعاون الخليجي يدين إقرار الكنيست قانون "القومية"	26
.41	السعودية تدعو المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته والتصدي للسياسات العنصرية الإسرائيلية	27
.42	مصر ترفض قانون "الدولة القومية" اليهودية	27
.43	عمّان: أحزاب تدعو العرب للتصدي لفرض الاحتلال قوانينه العنصرية	28
.44	تونس والجزائر تدينان قانون "القومية" الإسرائيلي	28
	المواقف الإسلامية:	
.45	تركيا تدين بأشد العبارات قانون "الدولة القومية اليهودية"	28

.46	منظمة التعاون الإسلامي تدين قانون "القومية" الإسرائيلي	29
.47	رابطة العالم الإسلامي تدعو المجتمع الدولي لمواجهة السلوكيات الإسرائيلية	29
.48	"الإيسيسكو": قانون "القومية" إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وإنكار لوجوده ولحقوقه	30
.49	أردوغان: قانون "القومية" يثبت أن "إسرائيل" الدولة الأكثر فاشية بالعالم	30
	المواقف الدولية:	
.50	الاتحاد الأوروبي: قانون القومية الإسرائيلي يمكن أن "يعقد" عملية السلام	31
.51	الأمم المتحدة عن قانون "القومية": لا للإجراءات الأُحادية وندعو لحلّ الدولتين	31
.52	"العفو الدولية": قانون "القومية" يشرعن التمييز واللامساواة	31
.53	"الخارجية البريطانية" تعرب عن قلقها من "قانون القومية" اليهودي	32
	تقارير:	
.54	ورقة موقف "عدالة": قانون القومية غير شرعي ويكرس الفصل العنصري	32
.55	قانون يهودية الدولة... أي خيارات للمواجهة؟	37
	مقالات:	
.56	قانون "القومية": لماذا أصبح تشريع إبادة إسرائيل للفلسطينيين ممكناً؟... رأي القدس	39
.57	قانون القومية الإسرائيلي... ماذا بقي للفلسطينيين؟... عبد الرحمن شلقم	41
.58	"دسترة" الفصل والتمييز العنصريين... عريب الرنتاوي	43
.59	عد القانون.. ماذا بقي؟... صادق ناشر	45
.60	قانون القومية ومحاصرة إسرائيل دولياً... عبد الفتاح ماضي	46
.61	التداعيات القانونية والسياسية لقانون الدولة اليهودية... عبد الله الأشعل	49
.62	إسرائيل رسمياً نظام أبارتهايد عنصري... وسنواجهه... مصطفى البرغوثي	53

المقدمة:

صادق الكنيست الإسرائيلي على "قانون القومية" بشكل نهائي في 2018/7/19، بأغلبية 62 عضو كنيست، مقابلة معارضة 55 عضواً، وامتنع نائبان عن التصويت. وجاءت المصادقة على القانون حين طرحه الرئيس السابق لجهاز الشاباك الإسرائيلي عضو الكنيست آفي ديختر، وصادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع في سنة 2017.

ويتضمن القانون 11 بنداً وردت تحت العناوين الآتية: المبادئ الأساسية، رموز الدولة، عاصمة الدولة، اللغة، لمّ الشتات، العلاقة مع الشعب اليهودي، الاستيطان اليهودي، يوم الاستقلال ويوم الذكرى، أيام الراحة والعطل، نفاذ القانون.

ويعرّف القانون، الذي عُرض أول مرة في سنة 2011، "إسرائيل" بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقّه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، وينص على أن الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط، وأن الدولة تبقى مفتوحة "أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات". كما يؤكد القانون أن "إسرائيل" معنية "بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهوداً أو مواطنين في الدولة"، في انحياز واضح للقومية على حساب المواطنة خلافاً لما استقر عليه البناء السياسي في معظم الدول ذات التوجهات الديموقراطية.

ويعدّ في البند الثالث منه أن "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل". كما ينزع القانون أيضاً عن اللغة العربية صفة اللغة الرسمية إلى جانب العبرية، ويجعلها لغة "لها مكانة خاصة"، وينص القانون على أن "تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون".

وعلا صوت النواب العرب في الكنيست رفضاً للقانون واستنكاراً لإقراره، وبادروا لتمزيق وثيقته ورميها في وجه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. كما عبرت السلطة والفصائل الفلسطينية وبعض الدول العربية والإسلامية عن رفضها للقانون، فيما عبرت بعض الدول الغربية عن قلها من تداعياته.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختار قسم المعلومات والأرشيف في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أن يتناول في العدد الخامس والعشرين من سلسلة ملف معلومات "قانون القومية"؛ وذلك من خلال عرض أهم الأخبار والتقارير والمقالات التي سلطت الضوء على القانون، كما يتناول هذا الملف المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من هذا القانون.

1. الصيغة النهائية لـ"قانون القومية"

ترجمة النائب د. جمال زحالقة، تحرير محمود مجادلة: بعد الجدل الذي أثير حول الصياغات المختلفة لـ"قانون القومية"، والمشادات الائتلافية وفي أوساط المعارضة، تم إقرار البنود النهائية للقانون، ومن المتوقع أن يطرح لتصويت الجمعية العامة للكنيست في قراءتين ثانية وثالثة في ساعات متأخرة من مساء اليوم، الأربعاء.

فيما يلي النص النهائي لـ"قانون القومية" (قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي):

1) المبادئ الأساسية

(أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل.

(ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

(ج) ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

2) رموز الدولة

(أ) اسم الدولة "دولة إسرائيل".

(ب) علم الدولة أبيض وعليه خطان باللون الأزرق وفي وسطه نجمة داوود زرقاء.

(ت) شعار الدولة هو الشمعدان السباعي، وعلى جنبيه غصنا زيتون، وكلمة إسرائيل تحته.

(ث) النشيد الوطني للدولة هو نشيد "هتكفا".

(ج) تفاصيل رموز الدولة تحدد في القانون.

3) عاصمة الدولة

القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

4) اللغة

(أ) اللغة العبرية هي لغة الدولة.

(ب) اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة؛ تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون.

(ت) لا يمس المذكور في هذا البند بالمكانة الممنوحة فعلياً للغة العربية.

5) لمّ الشتات

تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات.

6) العلاقة مع الشعب اليهودي

(أ) تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهوداً أو مواطنين في الدولة.

(ب) تعمل الدولة في الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

(ت) تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات.

7) الاستيطان اليهودي

تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته.

8) التقويم الرسمي

التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادي تقويماً رسمياً.

9) يوم الاستقلال ويوم الذكرى

(أ) يوم الاستقلال هو العيد القومي الرسمي للدولة.

(ب) يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة.

10) أيام الراحة والعطل

يوم السبت وأعياد الشعب اليهودي هي أيام العطلة الثابتة في الدولة. لدى غير اليهود الحق في أيام عطلة في أعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد في القانون.

11) نفاذ القانون

أي تغيير في هذا القانون يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست.

عرب 48، 2018/7/18

2. الرئاسة الفلسطينية تدين قانون "القومية اليهودية" وتؤكد أن القدس عاصمة فلسطين الأبدية

وكالة وفا: أكد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن القدس هي عاصمة دولة فلسطين الأبدية، ولن يكون هناك سلام ولا أمن ولا استقرار لأحد بدونها، ولن يسمح لأحد بالتفريط فيها أو تجاوزها.

جاء ذلك في بيان صادر عن الرئاسة الفلسطينية، دانت فيه إقرار الكنيست الإسرائيلي لما يسمى بقانون "الدولة القومية اليهودية"، واعتبار القدس عاصمة موحدة لـ"إسرائيل"، معتبرة بأنه يكشف الوجه العنصري للاحتلال الإسرائيلي ومخالفته لكل قرارات الشرعية الدولية. وأكدت الرئاسة الفلسطينية، أن إقرار مثل هذه القوانين الباطلة والعنصرية لن يغير الوضع التاريخي لمدينة القدس باعتبارها عاصمة دولة فلسطين المحتلة، ولن يثني شعبنا عن نضاله المشروع لدحر الاحتلال وإقامة دولته المستقلة.

وأكدت الرئاسة أن "القدس الشرقية" جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، وهي عاصمة دولة فلسطين الأبدية المستقلة. وأكدت الرئاسة أن حقّ الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه حقّ مقدس وثابت وكفلته الشرعية الدولية...، وسنّ هذا القانون العنصري لن يسقط هذا الحقّ المقدس. وطالبت الرئاسة، المجتمع الدولي بالتدخل، وتحمل مسؤولياته لوقف هذه القوانين العنصرية عبر الضغط على "إسرائيل"، وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومساءلتها ومحاسبتها على انتهاكاتها الممنهجة للقوانين والقرارات الدولية.

الحياة الجديدة، رام الله، 2018/7/19

3. عشراوي: حكومة نتنياهو تُشكّل مثالاً حقيقياً على طبيعة النظام العنصري

الجزيرة، والوكالات: ووصفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي "قانون الدولة القومية اليهودية" بالعنصري، وأكدت أن دولة الاحتلال تشرّع العنصرية والتمييز للقضاء على الوجود الفلسطيني. وأشارت عشراوي، في بيان صحفي باسم اللجنة التنفيذية، إلى أن حكومة نتنياهو وائتلافها اليميني المتطرف، وبدعم وشراكة من الإدارة الأمريكية، تواصل نهجها القائم على الإقصاء ورفض وإلغاء الآخر، وشكّلت مثالاً حقيقياً على طبيعة النظام العنصري الذي يمارس سياساته القائمة على التمييز والتشريد والإجلاء والتهجير القسري.

الجزيرة نت، الدوحة، 2018/7/19

4. "الوطني الفلسطيني" يطالب بوضع حدّ للعنصرية الإسرائيلية ورفض قانون "القومية"

عمّان، الناصرة – نادية سعد الدين، برهوم جرايسي: طالب المجلس الوطني الفلسطيني "الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية بوضع حدّ للعنصرية الإسرائيلية، ورفض قانون "القومية"، الذي يجسد العنصرية والتطرف وتشريع ممارسة "الأبارتهايد" ضد الشعب الفلسطيني". ودعا، في بيان أمس،

برلمانات العالم والاتحادات والمنتديات البرلمانية إلى "اتخاذ الإجراءات العقابية بحقّ "الكنيست" لمخالفاته وانتهاكاته المتواصلة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، وعدم التزامه بالأنظمة والمواثيق التي تحكم عمل تلك الاتحادات، التي هو عضو فيها". وأكد أن "حق الشعب الفلسطيني في العودة لأرضه حقّ مقدس وثابت كفلته الشرعية الدولية"، محذراً من "تبعاته الخطيرة على الحقوق الوطنية الفلسطينية".

الغد، عمّان، 2018/7/20

5. عريقات: "إسرائيل" نجحت في قوننة "الأبارتهايد" وجعل نفسها نظام فصل عنصري بالقانون

عمّان، الناصرة – نادية سعد الدين، برهوم جرايسي: دان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، "قانون القومية" العنصري، مؤكداً أن "سلطات الاحتلال الإسرائيلي نجحت في قوننة "الأبارتهايد" وجعل نفسها نظام فصل عنصري بالقانون".

واعتبر عريقات، في تصريح أمس، أن "هذا القانون يُعدّ ترسيخاً وامتداداً للإرث الاستعماري العنصري الذي يقوم على أساس التطهير العرقي وإلغاء الآخر، والتنكر المتعمد لحقوق السكان الأصليين على أرضهم التاريخية، وإعطاء الحصرية في تقرير المصير على الجانب الإسرائيلي وتشريع السيادة "للشعب اليهودي" وحده". وحذر من تبعات وتداعيات القانون، معتبراً أنه "دعوة شرعية لمواصلة عمليات التطهير العرقي والتشريد القسري والضم والتهويد والقتل وتوسيع الاستيطان الاستعماري، وإلغاء حق العودة". وقال عريقات إن هذا القانون ينسجم مع ما تقوم به الإدارة الأمريكية من محاولات تثبيت القدس عاصمة للكيان، وشطب قضية اللاجئين وإنهاء عمل "الأونروا". ورأى أن "هذا القانون قد مر بسبب الحصانة السياسية والقانونية التي منحها المجتمع الدولي لسلطات الاحتلال والسماح لها بالإفلات من العقاب، وعدم محاسبتها ومساءلتها وجعلها تدفع ثمن احتلالها وعنصريتها"، مطالباً "دول العالم باتخاذ التدابير الفورية والعاجلة لحماية الشعب الفلسطيني". وشدد عريقات على أن "الشعب الفلسطيني لا يعترف بالقوانين الإسرائيلية ويعتبرها غير شرعية".

الغد، عمّان، 2018/7/20

6. أبو هولي: "قانون القومية" قانون عنصري تطهيري استيطاني

غزة: قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، إن قانون القومية الذي أقرته "الكنيست" الإسرائيلية قانون عنصري تطهيري استيطاني، يستهدف أبناء شعبنا داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، ويعادي كافة القيم الإنسانية والديموقراطية التي ينشدها العالم. وأضاف أبو هولي، في بيان صحفي، إن "إسرائيل"، السلطة القائمة بالاحتلال، أقرت منذ

نكبة فلسطين سنة 1948، عشرات القوانين العنصرية، وأضاف أن هذه القوانين توجتها "إسرائيل" بقانون القومية لترسيخ يهودية الدولة وإسقاط حقّ العودة... وحذر أبو هولي من أن هذا القانون يهدد نحو 1.5 مليون من فلسطيني 1948 من خطر الترحيل القسري (الترانسفير).

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2018/7/19

7. الحكومة الفلسطينية: ما يقوم به الاحتلال يهدد القيم والأصول والشرائع ويهدد الأمن والسلام

رام الله، غزة: وصفت الحكومة الفلسطينية القانون الإسرائيلي "قانون الدولة القومية اليهودية" بـ"الاستعلائي العنصري"، وقالت على لسان المتحدث باسمها يوسف المحمود، إنه "محاولة أخرى لطمس الهوية العربية الفلسطينية، من أجل إرساء أسس العداء والبغضاء على أنقاض السلام المنشود الذي نسعى مع أصدقائنا من كل أنحاء العالم إلى إنعاشه في بلادنا والمنطقة". وأكد أن القانون الجديد "شنّ حرباً على أبناء شعبنا وأرضنا في محاولة أخرى لاستهداف وجود شعبنا وطمس تراثه المجيد الذي يمتد إلى بدايات فجر التاريخ". وشدد المتحدث الرسمي على أن ما تقوم به دولة الاحتلال "يهدد القيم والأصول والشرائع ويهدد الأمن والسلام"، وجدد مطالبة المجتمع الدولي التحرك من أجل "وقف الإجراءات الاحتلالية الخطيرة".

القدس العربي، لندن، 2018/7/20

8. "الخارجية الفلسطينية": قانون "القومية" تطاول واستخفاف بالقوانين والمواثيق الدولية

عمّان، الناصرة – نادية سعد الدين، برهوم جرايسي: قالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، إن "مصادقة الكنيست الإسرائيلية على ما يُسمى "قانون القومية" في إطار الجهود التي يبذلها اليمين الإسرائيلي الحاكم تأتي لإعادة رسم وهيكلة مفاصل دولة الاحتلال كافة، وفقا لأيديولوجيته الدينية الظلامية".

وأضافت الوزارة، في بيان لها، إن "هذا القانون العنصري، يؤكد الرفض الإسرائيلي للتعاطي مع جهود حل الصراع سياسياً وفق مبدأ حلّ الدولتين، والإنكار العلني للوجود التاريخي والحضاري والثقافي والوطني للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين". واعتبرت أنه يشكل امتداداً لما يُسمى "قانون العودة"، الصادر سنة 1950. ونوهت إلى أن عملية المصادقة على القانون تُعدّ "تطاولاً واستخفافاً بالقوانين والمواثيق الدولية والمبادئ السامية لحقوق الإنسان".

الغد، عمّان، 2018/7/20

9. وزارة الإعلام الفلسطينية: قانون "القومية" قرار عنصري يُمهد لتطهير عرقي

القدس المحتلة: رأت وزارة الإعلام الفلسطينية، أن إقرار "القومية" الإسرائيلي "تمهيد للتطهير العرقي، وإعلان حرب على الوجود الفلسطيني في الداخل بكل مكوناته". وأكدت الوزارة، في تصريح لها، أن القانون الجديد "يعني عملياً إطلاق يد الإرهاب والعنصرية، وتبرير المس بأهلنا في الداخل، وتشريع الاستيطان، وإحلال سياسات تمييز عنصرية كريهة". ودعت الوزارة رؤساء البرلمانات والمجالس النيابية والتشريعية في العالم الديمقراطي إلى رفض القانون الخطير، واعتبار "الكنيست" بؤرة لتشريع الكراهية والتحريض، وإطاراً يروج للقتل والتطهير العرقي.

وكالة قدس برس، 2018/7/19

10. النائب القرعاوي: قانون "القومية" مقدمة لعدوان يستهدف فلسطينيي الداخل المحتل

أكد النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة حماس في طولكرم فتحي القرعاوي أن قانون القومية اليهودية الذي أقره ما يسمى بـ"الكنيست" صباح الخميس هو قرار عنصري وخطير تجب مواجهته والوقوف كسد منيع أمام تنفيذه، لافتاً النظر إلى أن الوقفات الاحتجاجية والإدانات ما عادت تجدي أمام حجم هذه القرارات التي تسلب الحقّ الفلسطيني. وأضاف القرعاوي أن القرار يهدف إلى جعل الفلسطيني خارج أي إطار لمباحثات السلطة، كما يعطي الضوء الأخضر لحكومة الاحتلال بطرد أي عربي يخالف قوانين دولة الاحتلال الظالمة. وطالب القرعاوي السلطة الفلسطينية بضرورة استثمار مقعدها في الأمم المتحدة وعلاقاتها الدولية لتقديم دولة الاحتلال العنصرية للمحاكم الدولية. كما طالب فلسطينيي الداخل المحتل بضرورة رفع دعاوى ضد حكومة الاحتلال، ليعلم العالم بأسره أنها دولة عنصرية تحابي المستوطن المحتل على حساب الفلسطيني صاحب الأرض ومالكها.

موقع حركة حماس، 2018/7/19

11. المجلس الوطني الفلسطيني يطالب بمعاقبة الكنيست على إقراره قانون "القومية"

تل أبيب: توجه المجلس الوطني الفلسطيني برسالة إلى الاتحادات البرلمانية الدولية، يناشدها أن تعلن رفضها واستنكارها لـ"قانون القومية اليهودية" الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي، بهدف تغليب العرق اليهودي على العربي داخل "إسرائيل" وفي المناطق الفلسطينية المحتلة. ودعا المجلس البرلمانات المختلفة إلى معاقبة "إسرائيل" على هذا القانون الذي يُعدّ عنصرياً ومخالفاً للعرف والتقاليد البرلمانية. ورأى المجلس الفلسطيني، في بيان رسمي له أمس، أن هذا القانون الإسرائيلي "يجمع في مواده كل مواصفات الجريمة المثبتة بحقّ الشعب الفلسطيني"، وأشار إلى أنه، وبحسب القانون الجديد، أصبح تقرير المصير حقاً "حصرياً للشعب اليهودي". وشدد المجلس على أن "الدولة التي تعتبر تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته، كما ورد في القانون،

يجب مقاطعتها ومحاصرتها وفرض العقوبات عليها حتى تلتزم بالقانون الدولي، بصفتها دولة مارقة تشجع على العنف، وتدمر حلّ الدولتين المعترف به دولياً". ودعا البرلمانات الدولية إلى اتخاذ الإجراءات العقابية بحقّ "الكنيست" لانتهاكاته المتواصلة للقانون الدولي.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/21

12. اشتية يدين "قانون القومية"

نابلس: قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية د. محمد اشتية إن اللجنة السياسية أوصت الرئيس محمود عباس بالإيعاز لوزير الخارجية لبدء مشاورات مع الدول العربية والأصدقاء من أجل التوجه إلى لجنة مكافحة العنصرية في الأمم المتحدة لإدانة ما بات يعرف بـ"قانون القومية" العنصري الإسرائيلي. وأكد اشتية أن المجلس المركزي سيعقد اجتماعاً في بداية الشهر المقبل لمناقشة ملفي المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة مع "إسرائيل" كدولة احتلال وليس كشريك في عملية سلمية لم تعد قائمة.

القدس، القدس، 2018/7/22

13. تحرك فلسطيني لتعليق عضوية "إسرائيل" بالمنظمات الدولية... وشكوى لـ"العدل الدولية" حول قانون "القومية"

رام الله – محمد يونس: كشف أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية د. صائب عريقات، أن فلسطين ستقدم شكوى إلى محكمة العدل الدولية في شأن قانون "القومية اليهودية". وقال عريقات، في مؤتمر صحفي عقد أمس في رام الله، "إن بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة ستقدم سؤالاً إلى الدائرة القانونية في الأمم المتحدة في شأن مشروعية (قانون القومية) ومدى توافقه مع ميثاق المنظمة الدولية".

وأضاف عريقات: "إذا كان (القانون) يخالف ويناقض كل ما قامت عليه الأمم المتحدة لتحقيقه من أمن واستقرار وتعايش وحل بالطرق السلمية، فإن عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة سيكون عليها علامة سؤال". وزاد "إن هناك اتصالات مع دول العالم لاطلاعها على خطورة هذا القانون، والتوجه إلى محكمة العدل الدولية لتقديم رأي كامل حول اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، وحول هذا القانون، لمعرفة موقفها، خصوصاً أنه يدمر كل ما سعت الأمم المتحدة إلى تطبيقه".

وتابع: "سنقدم طلباً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوضيح إذا كان من حقّ إسرائيل بهذا القانون الاحتفاظ بعضويتها في الجمعية العامة، التي بدورها حرمت جنوب أفريقيا عام 1964 من ممارسة صلاحياتها من الأمم المتحدة بسبب قوانينها وقراراتها، وهذا القانون أشد خطراً، وإلى زوال".

وقال عريقات إن قانون "القومية اليهودية" "نسف كافة المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية التي اتخذت منذ 1949". وأضاف أن "المسألة لم تعد مسألة دولتين لشعبين، فلا يوجد حقّ تقرير مصير

لشعبنا الفلسطيني سواء داخل أراضي عامي 48 أو67، واليهودي هو من سيقرر مصير الشعب الفلسطيني". ووصف عريقات القانون بأنه "تنفيذ فعلي لوعد بلفور، على أساس أن الشعب الفلسطيني أقليات، والقرار يؤسس وينقل الصراع من سياسي بامتياز إلى ديني بامتياز". وتابع: "لا توجد، وفق القانون، حدود لإسرائيل التي تعني من النهر إلى البحر". وحمّل الإدارة الأمريكية مسؤولية تشجيع التطرف في "إسرائيل" من خلال فريق إدارة الرئيس دونالد ترامب، الذي "يضم مبعوثين يؤمنون بأيديولوجيا تقوم على الدولة القومية للشعب اليهودي". وأضاف أن "أمريكا شريك كامل لإسرائيل في هذا القانون، وصفقة القرن بدأت التنفيذ بقرار نقل السفارة، وتجفيف دعم وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، بهدف إسقاط ملف اللاجئين من طاولة المفاوضات".

وقال إن القانون الجديد "يشرع الاستيطان، ويمهد لقوننة التطهير العرقي... ويهدف إلى نسف الشرعية الدولية، وتدمير خيار الدولتين، واستبداله بالفصل العنصري (الأبارتهايد)، وتحويل الصراع إلى صراع ديني، وتنفيذ الرواية الصهيونية اليهودية بأرض إسرائيل الكبرى، وإلغاء الرواية الفلسطينية إلغاء تاماً". وحذر من أن "ما تزرعه إسرائيل من عنصرية سيخرج عنه طرد جماعي وتطهير عرقي وإبادة جماعية وفق نظريات النمو الطبيعي".

الحياة، لندن، 2018/7/24

14. واصل أبو يوسف: حراك فلسطيني – عربي في محافل دولية لإعلان "إسرائيل" دولة عنصرية

رام الله: قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واصل أبو يوسف، إن السلطة الفلسطينية تتدارس مع أطراف عربية وضع آليات لحراك ضدّ قانون القومية العنصري عبر التوجه للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي. وأشار أبو يوسف في تصريحات لـ"قدس برس" يوم الإثنين 2018/7/23، إلى أن الحراك الدولي يستهدف الوصول إلى الإعلان عن "إسرائيل دولة عنصرية".

وطالب بوجود "رد فعل جدي وحقيقي، إسلامياً وعربياً ودولياً، في ظلّ محاولة الاحتلال فرض سياسة الأبارتهايد البائدة والترانسفير على الشعب الفلسطيني".

وكالة قدس برس، 2018/7/23

15. حماس: إقرار الاحتلال قانون القومية استهداف خطير للوجود الفلسطيني

أكدت حركة حماس، أن إقرار ما يسمى بالكنيست الإسرائيلي "قانون القومية" شرعنة رسمية للعنصرية الإسرائيلية، واستهداف خطير للوجود الفلسطيني وحقه التاريخي في أرضه، وسرقة واضحة لممتلكاته ومقدراته. وقال الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم إنه ما كان لهذه القوانين والقرارات المتطرفة أن تُتخذ لولا حالة الصمت الإقليمي والدولي على جرائم الاحتلال وانتهاكاته، وكذلك الدعم الأمريكي اللامحدود للنهج العنصري الإسرائيلي المتطرف.

وشدد بتصريح صحفي على أن كل هذه القرارات والقوانين الباطلة لن تمر ولن تغير من الواقع شيئاً، وسيبقى الشعب الفلسطيني صاحب الحق والسيادة على هذه الأرض. وأضاف أن هذه السياسات الإسرائيلية الخطيرة تتطلب وحدة وقوة وتماسك الشعب الفلسطيني ومكوناته المختلفة، والتوافق العاجل على استراتيجية وطنية نحمي بها شعبنا وندافع عن حقوقه ومقدراته ونواجه بها كل التحديات.

موقع حركة حماس، غزة، 2018/7/19

16. "الجهاد": قانون القومية طافح بالعنصرية والكراهية

غزة: حذرت حركة الجهاد الإسلامي من "قانون القومية" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بشكل نهائي. وقالت الحركة على لسان القيادي يوسف الحساينة، إن القانون الجديد "طافح بالعنصرية والكراهية"، مشيرا إلى أنه "يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل، ماضية في طريقها للقضاء على الوجود الفلسطيني"، مضيفا "في حال دخل هذا القانون حيّز التنفيذ، فإننا أمام مرحلة جديدة من مراحل التهجير لأهلنا في القدس والداخل المحتل، والتغول الاستيطاني". وأشار إلى أن القانون يعتبر من أخطر القوانين التي صادق عليها كنيست الاحتلال في السنوات الأخيرة، وطالب، السلطة الفلسطينية بتدارك خطورة هذا الأمر، والإسراع في وقف التنسيق الأمني "الذي يصب في خدمة الاحتلال".

القدس العربي، لندن، 2018/7/20

17. "الشعبية": قانون القومية إعلان حرب على الوجود الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية

غزة: وصفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مصادقة الكنيست الإسرائيلي بشكل نهائي على قانون القومية بـ"إعلان حرب على الوجود الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية"، وشددت على أن فلسطين هي "الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني وأرض الأجداد ومستقبل الأحفاد، وأن هذا الكيان الصهيوني المجرم لا يملك أي صفة شرعية أو تاريخية أو وجودية"، وحملت المجتمع الدولي المسؤولية "في ضوء استمرار تواطئه وعدم إدانته ومحاسبته للكيان الصهيوني".

وأكدت أن "الرد الوطني والقومي" يجب أن يتجاوز حدود "الردود اللفظية" على مجمل القوانين الجديدة التي يجري سنها اليوم داخل إسرائيل، وأن يكون الرد بـ "خطوات عملية وفي مقدمتها قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني ووقف التطبيع، وإنهاء مهزلة اتفاقيات السلام ومشروع التسوية".

القدس العربي، لندن، 2018/7/20

18. المطران عطا الله حنا: قانون القومية تكريس لدولة الأبارتهايد العنصرية

الناصرة: قال المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس: إن ما يسمى بـ"قانون القومية" يكرس بشكل كلي دولة الأبارتهايد. وأكد أنه قانون فاشيّ بامتياز، يتجاهل بشكل كلي أن

العرب الفلسطينيين أبناء هذه الأرض المقدسة، "هم أصيلون في انتمائهم لهذه الأرض، وليسوا بضاعة أوتي بها من هنا أو هناك، (في إشارة إلى الصهاينة). وبين أن هذا القانون أماط اللثام عن الوجه الحقيقي لـ"إسرائيل" التي تدعي أنها دولة ديمقراطية، ليأتي ويؤكد للقاصي والداني، بأننا أمام نظام فصل عنصري جديد، وأمام نظام فاشيّ بكل ما تعنيه الكلمة من معاني.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/19

19. كمال الخطيب: قانون القومية جاء ليؤكد طبيعة الصراع باعتباره صراعاً عقائدياً ودينياً

الناصرة: قال رئيس لجنة الحريات في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية الشيخ كمال الخطيب: إن قانون "القومية" الذي أقره الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي فجر اليوم الخميس، "خطير جداً، وستكون له تداعيات على المواطنين العرب". وتابع الخطيب في حديثه لوكالة الأناضول: "كتشريع وقانون هو خطير جداً، خاصة وأنه يأتي في ظلّ حكومة تشرع كل الأبواب لاستهداف الفلسطينيين في الداخل، ولكن الآن سيكون هذا الاستهداف بقانون".

وأضاف الخطيب: "جاء هذا القانون ليؤكد طبيعة الصراع باعتباره صراعاً عقائدياً ودينياً، فالسياسات الإسرائيلية كانت تعتمد دائماً أن الدولة يهودية وتتعامل على هذا الأساس، ولكن تم ذلك من خلال قانون ينص صراحة على أن إسرائيل دولة الشعب اليهودي". وأكمل: "هذا يعني أن العرب باتوا أكثر فأكثر في دائرة الاستهداف والتهميش على كل المستويات". وتابع: "لذلك أعتقد أن القانون خطير جداً، وستكون له تداعيات واسعة على المواطنين العرب".

المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/19

20. العالول: إقرار "إسرائيل" قانون القومية يجعلها راعي العنصرية في العالم ويدعو إلى مواجهته

اعتبر زياد العالول المتحدث الرسمي للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، مصادقة الكنيست الإسرائيلي على "قانون القومية" دليلاً إضافياً على عنصري هذا الكيان الغاصب، واستكمالاً لسلسلة القرارات العنصرية الإحلالية التي يستهدف بها الإنسان الفلسطيني، وهي محاولة منه لتغطية جرائمه بحق الشعب الفلسطيني. وقال العالول: "لا يستغرب أبناء الشعب الفلسطيني، من مصادقة الكنيست على "قانون القومية"، فمن قام على الاستعمار والجرائم وتهجير شعب بأكمله وحرمه من أبسط حقوقه، لا يمنعه من إصدار قوانين عنصرية أي رادع". وأشار المتحدث الرسمي إلى أن "قانون القومية" محاولة من الاحتلال، لإغلاق باب العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل نهائي، بالمقابل يفتح الباب على مصراعيه أمام هجرة يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، ضاربا بعرض الحائط جميع القرارات الأممية التي تؤكد على حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها سنة 1948، ومنها القرار 194.

وأضاف العالول: "ما كان للاحتلال أن يصدر هكذا قانونا عنصرياً، لولا صمت المجتمع الدولي تجاه تجاوزات واعتداءات الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني وحقوقه التي أقرتها الشرعية الدولية". وأكد العالول أن "صدور "قانون القومية" دليل إضافي على أن الكيان الإسرائيلي، كيان ونظام فصل عنصري، يجب مواجهته من قبل دول العالم بكل حزم، كما تمت مواجهة نظام الفصل العنصري الأبارتهايد في جنوب إفريقية".

وطالب المتحدث باسم المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج القيادة الفلسطينية الرسمية والفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية، إلى أن اتخاذ موقف صارم تجاه هذه الانتهاكات، وأن تنفض عنها غبار الانقسام بأسرع وقت ممكن، ليستعيد الشعب الفلسطيني وحدته ليواجه كافة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية والتي تعد القوانين العنصرية الصادرة عن كيان الاحتلال جزءاً منها.

المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2018/7/19

21. فلسطينيو الداخل يباشرون تحركات لمواجهة "قانون القومية"

القدس المحتلة – نضال محمد وتد: بدأت الهيئات التمثيلية للفلسطينيين في أراضي 48، اليوم الإثنين، أول تحرك فعلي لمواجهة قانون القومية اليهودي الذي أقره الكنيست الإسرائيلي، الخميس الماضي. فقد عقدت سكرتارية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، اجتماعاً استثنائياً اليوم للتشاور بشأن الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد المحلي، وعلى الصعيد الفلسطيني العام وعلى الصعيد الدولي. ووفقاً لبيان أصدرته اللجنة مساء اليوم، فإن هناك توجهاً نحو عقد مؤتمر عام حتى نهاية السنة الجارية، بموازاة سلسلة من الخطوات الميدانية المباشرة، وعلى رأسها تنظيم مظاهرة جماهيرية في تل أبيب، في الأيام القريبة المقبلة.

وقال رئيس اللجنة، محمد بركة في مستهل اجتماع اللجنة اليوم: "إن البند الأول في القانون يستهدف شعبنا في وطنه، يستهدف فلسطين الكاملة، فهو يؤسس بقانون أساس مشروع اليمين المتطرف بشأن "الحق التاريخي لليهود على أرض إسرائيل"، بمعنى أن التنكر لحقوق شعبنا الفلسطيني في وطنه، لم يعد برنامجاً سياسياً لهذا الحزب أو ذاك، إنما قانون دولة (غلّاب على كل القوانين).

وأضاف بركة: "نحن نقول إن فلسطين الكاملة هي وطن الشعب الفلسطيني وإسقاط حلّ الدولتين يعيدنا للمربع الأول: فلسطين التاريخية هي وحدة واحدة، ولا يمكن أن نقبل أن نعيش في نظام فصل عنصري في وطننا، لأننا أصحاب البلاد ونحن لم نهاجر إلى الوطن من أي مكان في العالم".

وقد اتخذ الاجتماع سلسلة من القرارات، منها للتنفيذ القريب، وقرارات على المستوى الأبعد، بحيث تستمر المواجهة ضدّ القانون والسياسات الإسرائيلية، على عدة صعد ومستويات.

وبالإضافة لقراري تنظيم مظاهرة في تل أبيب والتحضير لمؤتمر عام فقد قررت سكرتارية اللجنة أيضاً التوجه للأمم المتحدة وعقد لقاءات سياسية مع هيئات الأمم المتحدة المختصة بحقوق الإنسان.

وعلى صعيد الداخل، تقرر أيضاً عقد لقاءات مع مختلف الفصائل الفلسطينية في رام الله لتنسيق موقف فلسطيني موحد وتكليف طاقم قانوني لوضع ورقة موقف للجماهير الفلسطينية، مع مواصلة التشاور مع مركز "عدالة"، لرفع التماس ضدّ القانون للمحكمة الإسرائيلية العليا.

العربي الجديد، لندن، 2018/7/23

22. اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس: قانون القومية عدوان على الشعب الفلسطيني

رام الله: أكدت اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين، أن ما يسمى "بقانون القومية الصهيوني" الذي أقر مؤخراً، قانون عنصري إقصائي، يقصي الديانتين المسيحية والإسلامية كما يقصي المسيحيين بكل كنائسهم الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية وجميع الكنائس الأخرى.

وثمنت اللجنة الرئاسية في بيان لها، مساء اليوم الاثنين، موقف البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي ونداءه إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لإصدار قرار دولي يبطل قرار الكنيست الإسرائيلي. ودعت جميع رؤساء الكنائس، خاصة أن جميع رعاياها واتباعها هم من القوميات والفئات التي يستهدفها "قانون القومية الصهيوني"، إلى اتخاذ موقف جماعي يندرج في الجهد العام لإبطال هذا القانون حماية للوجود المسيحي في الأراضي المقدسة.

واعتبرت اللجنة الرئاسية، أن القانون المذكور هو عدوان على حقوق الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه ويناقض قرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وأبسط مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ودعت اللجنة الرئاسية دول العالم والمجتمع الدولي بجميع هيئاته ومؤسساته، إلى إعلان دعمها لدولة فلسطين ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بزوال الاحتلال عن أراضيه، ولتحرك دولي لإبطال هذا القرار العنصري.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2018/7/23

23. الكنيست يصادق على "قانون أساس القومية"... و"القائمة المشتركة" ترى أنه يؤسّس لنظام الأبارتهايد

هاشم حمدان: صادق الكنيست، الليلة الفائتة على "قانون أساس القومية"، بأغلبية 62 عض كنيست، مقابلة معارضة 55 عضواً.

ومع المصادقة على القانون، قرابة الساعة الثالثة فجراً، قام نواب القائمة المشتركة بتمزيقه، وإلقائه صوب رئيس الحكومة، وعندها طلب رئيس الكنيست، يولي إدلشطاين، إخراجهم من القاعة.

وقال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بعد المصادقة على القانون، إنه "بعد 122 عاماً من نشر هرتسل لرؤيته، فقد تحدد في القانون مبدأ أساس وجودنا، وهو أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، مدعياً أنها دولة قومية تحترم حقوق كل مواطنيها، وأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تفعل ذلك.

من جهته قال رئيس المعارضة المنتهية ولايته، يتسحاك هرتسوغ، إن "التاريخ سيحكم بشأن السؤال هل سيضر القانون إسرائيل أم سيضيف لها". مضيفاً أنه "يأمل ألا يكون التوازن الحساس بين اليهودية والديمقراطية قد تضرر".

واعتبر رئيس الكنيست، إدلشطاين، المصادقة على القانون حدثاً "تاريخياً"، بادعاء أنه "يضمن كون إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، والنشيد الوطني والعلم والحق بالاستيطان سيكون مضموناً لأجيال".

وكان الكنيست قد ناقش مئات التحفظات على بنود القانون، بدءاً من ساعات ظهر أمس، الأربعاء، وحتى فجر اليوم الخميس.

وزعم المبادر لاقتراح القانون، آفي ديختر، أن القانون "لا يمس بثقافات الأقليات، ولا بأيام عطلهم، ولا باللغة العربية".

واعتبرت القائمة المشتركة "قانون القومية" أنه من أخطر القوانين التي سنت في العقود الأخيرة، ويؤسس لنظام الأبارتهايد، حيث أنه يتألف من بنود تؤكد التفوق العرقي لليهود، ويجعل التمييز ضدّ العرب مبرراً وشرعياً. ورأت القائمة المشتركة، في بيان وصل موقع عرب 48، بقانون القومية أنه من أخطر القوانين التي سنت في العقود الأخيرة، حيث سيطغى على أي تشريع عادي وسيؤثر على تفسير القوانين في المحاكم، لأنه يحدّد الهوية الدستورية للنظام، التي تحّدد من هو صاحب السيادة وتعتبر "الشعب اليهودي وحده صاحب السيادة في الدولة وفي البلاد".

وجاء في البيان أن القائمة المشتركة تعتبر قانون القومية قانوناً كولونيالياً معادياً للديمقراطية، عنصري الطابع والمضمون، ويحمل خصائص الأبارتهايد المعروفة.

وأكدت القائمة المشتركة أن قانون أساس القومية، يشرعن التمييز ضدّ العرب في معظم المجالات الأساسية والأكثر أهمية، يقصي، ويميز ضدّ العرب في مجالات المواطنة، والممتلكات والأرض، واللغة والثقافة ويسّوغ دونيتهم في كل مجالات الحياة ومن خلال إقصائهم من المشهد السياسي.

عرب 48، 2018/7/19

24. نتنياهو هدد بحلّ الحكومة بحال عدم تغيير مكانة اللغة العربية

بلال ضاهر: هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بحل الحكومة وتقديم الانتخابات العامة في حال تم تغيير البند المتعلق بإلغاء مكانة اللغة العربية في "قانون القومية" العنصري والمعادي للديمقراطية، الذي سنته الهيئة العامة للكنيست، فجر اليوم الخميس.

وكانت اللغة العربية تعتبر لغة رسمية ثانية، بعد العبرية، لكن "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، المعروف باسم "قانون القومية"، ألغى الصفة الرسمية للغة العربية، ونص على أن للغة العربية "مكانة خاصة"، سيتم التطرق إليها بقانون آخر، وليس من خلال قانون أساس، الذي يعتبر في "إسرائيل" أنه قانون دستوري.

وأفاد موقع "والا" الالكتروني، اليوم، بأن عضو الكنيست أوري ماكليف، من كتلة "يهدوت هتوراة" الحريدية، والعضو في "لجنة قانون القومية" التي استمعت لاعتراضات أعضاء الكنيست ووضعت الصيغة النهائية للقانون، حاول بطلب من نواب عرب منع تغيير مكانة العربية كلغة رسمية ثانية.

إلا أن مسؤولون في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية اتصلوا بماكليف وأبلغوه بأنه إذا أصر على تغيير البند بخصوص اللغة العربية في "قانون القومية"، فإن رئيس الحكومة نتنياهو سيحل الائتلاف الحكومي ويقدم الانتخابات. ووفقا لموقع "والا"، فإن ماكليف تراجع عن مطلبه بعد هذا التهديد.

عرب 48، 2018/7/19

25. "قانون القومية" العنصري: تفاصيل خطة نتنياهو للكذب والتضليل

بلال ضاهر: عمم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، "ورقة رسائل" على وزرائه، ليستخدمونها خلال المقابلات الصحفية حول "قانون القومية" العنصري والمعادي للديمقراطية، الذي سنه الكنيست فجر اليوم الخميس. وبدا الكذب والتضليل بارزاً في "ورقة الرسائل" هذه، التي نشرت تفاصيلها شركة الأخبار (القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي سابقاً).

وعلى الرغم من أن هذا القانون العنصري يرسخ التمييز ضد العرب ولغتهم، إلا أن نتنياهو اعتبر في "ورقة الرسائل" أنه "لن يتم المس باللغة العربية" وأن "القانون ضروري"، كما زعم في ورقته أن "الكثير من البنود في القانون تظهر في دساتير دول ديمقراطية غربية مختلفة".

وادعت ورقة نتنياهو أن "إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وهذا المبدأ الأساسي يظهر في كافة الوثائق الأساسي الوطنية والدولية المتعلقة بدولة إسرائيل، من وعد بلفور، مروراً بكتاب تفويض الانتداب البريطاني وقرار التقسيم للأمم المتحدة وحتى وثيقة الاستقلال".

عرب 48، 2018/7/19

26. "عدالة": قانون القومية غير شرعي ويكرس الفصل العنصري

اعتبر مركز "عدالة" أن مصادقة الكنيست، فجر يوم الخميس، على "قانون القومية" هو تكريس للفصل العنصري والتمييز ضدّ المواطنين العرب في "إسرائيل". وأصدر "عدالة" ورقة موقف حول قانون الأساس الذي يكرس الفصل العنصري، واعتبر أنه معادٍ للديمقراطية ويدعم التمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" والفلسطينيين في القدس الشرقية والسوريين في الجولان المحتل ويشرعنه دستورياً. وأكد المركز في ورقة الموقف على أن قانون أساس القومية يقع ضمن حدود المحظورات المطلقة بموجب القانون الدولي، وبالتالي فهو غير شرعي كقانون استعماري له خصائص الفصل العنصري (أبارتهايد).

عرب 48، 2018/7/19

27. جبارين لـ"عرب 48": نواجه تشريعات استبدادية... وبحاجة لآليات نضالية جديدة

قاسم بكري: أكد رئيس لجنة العلاقات الدولية بالقائمة المشتركة، النائب د. يوسف جبارين، يوم الخميس، أنه يبادر إلى اتصالات دولية لمواصلة طرح خطورة "قانون القومية" في المحافل الدولية والأوروبية، مشدداً على دعم العالم لحقوق المواطنين العرب وللحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وهاجم جبارين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إثر استدعاء سفير الاتحاد الأوروبي لدى "إسرائيل" لجلسة توبيخية بسبب ما أسماه نتنياهو "تدخل الاتحاد الأوروبي ضد قانون القومية".

وتابع النائب جبارين: "لا شكّ أننا نواجه مرحلة غير مسبوقة في التصعيد العنصري والممارسات العدائية تجاه الأقلية العربية من قبل حكومة اليمين الحالية، والتي تتمثل بهذه الفترة بالذات في قوننة هذه العنصرية البنيوية من خلال تشريعات استبدادية، آخرها (وقد يكون أخطرها) قانون أساس القومية اليهودية". وأضاف: "مع تأكيدنا على ضرورة استحداث آليات نضالية جديدة والارتقاء بما تعودنا عليه وما ألفناه إلى مستويات جديدة قد تربك المؤسسة ولا تترك لها مجالاً للتهرب من الاستحقاقات التي نناضل من أجلها كأقلية قومية".

عرب 48، 2018/7/19

28. نتنياهو يصدر تعليمات مضللة لصدّ موجة انتقادات لقانون القومية

تل أبيب: في مواجهة الانتقادات الواسعة في الشارع الإسرائيلي والدولي التي تعالت ضدّ قانون القومية، عمم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، "ورقة رسائل" على وزرائه، ليستخدموها خلال المقابلات الصحافية. وعلى الرغم من أن هذا القانون العنصري يرسخ التمييز ضدّ العرب ولغتهم، فإن نتنياهو اعتبر في "ورقة الرسائل" أنه "لن يتم المس باللغة العربية"، وأن "القانون ضروري". كما زعم في ورقته أن "الكثير من البنود في القانون تظهر في دساتير دول ديمقراطية غربية مختلفة". وادعى نتنياهو أن "إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وهذا المبدأ الأساسي يظهر في كل الوثائق الأساسية الوطنية والدولية المتعلقة بدولة إسرائيل: من وعد بلفور، مروراً بكتاب تفويض الانتداب البريطاني، وقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة، وحتى وثيقة الاستقلال".

وعاد نتنياهو لتكرار الادعاء بأن "إسرائيل" هي "دولة يهودية وديمقراطية"، علماً بأن الكثير من الإسرائيليين يؤكدون على أن هذا مزيج غير معقول، وأنه إما تكون يهودية أو ديمقراطية. كذلك ادعى نتنياهو أن "قانون القومية"، وهو قانون أساس يعتبر في "إسرائيل" بمثابة قانون دستوري، لا يتناقض مع "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته".

ورد ناطق باسم القائمة المشتركة على رسالة نتنياهو، قائلاً: "لدينا رئيس حكومة لا يتردد في الكذب. فالنصوص واضحة، وكلها تشير إلى أن قانون القومية يتعامل مع المواطن العربي بعنصرية، ويشجع الاستيطان اليهودي على حسابه، ويمنعه من السكن في قرابة ألف بلدة، كما أنه يستهدف

اللغة العربية، وعاصمة تراثه، أي القدس المحتلة، ويخفض مكانة اللغة العربية التي تعتبر الآن لغة رسمية ثانية في إسرائيل، إلى لغة ذات مكانة خاصة" ضمن قانون آخر، وأكد أن "قانون القومية" يشجع الاستيطان لليهود فقط، ويقونن مخططات التهويد.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/21

29. النواب الدروز في الائتلاف الحكومي يتوجهون للمحكمة لإلغاء "قانون القومية"

تل أبيب: أعلن النواب الثلاثة الدروز، الأعضاء في الكنيست الإسرائيلي من أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة، أنهم ينوون التقدم باستئناف إلى المحكمة العليا في "إسرائيل" ضدّ قانون القومية، بالتنسيق مع منتدى المحامين الدروز ورؤساء السلطات المحلية الدرزية والشركسية في "إسرائيل"، للمطالبة بإلغائه.

ووقع على بيان بهذا الخصوص كل من النواب أكرم حسون النائب عن حزب "كولانو"، وكذلك حمد عمار النائب عن حزب "يسرائيل بيتينو"، وكلاهما من الائتلاف الحكومي، إضافة إلى النائب صالح سعد من حزب "المعسكر الصهيوني". وجميعهم كانوا قد صوتوا ضدّ القانون. وأوضحوا أن القانون المشار إليه، يمس بحقوق أبناء الطائفة المعروفية ويتسبب لهم بالأذى.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/23

30. رئيس الشاباك الأسبق ديسكين: قانون القوميّة خطير ومرفوض جملةً وتفصيلاً

الناصرة – زهير أندراوس: من المُفارقات العجيبة – الغريبة أن الرجل الذي وضع قانون القومية العنصري هو النائب عن حزب (ليكود) الحاكم، آفي ديختر، الذي شغل في السابق منصب رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، واليوم ينبري "وريثه" في رئاسة الشاباك، يوفال ديسكين، ليُعلِن جهاراً مُعارضته الجارفة لما يُطلق عليه قانون القومية، الذي سنّه الكنيست فجر يوم الخميس الماضي.

ففي مقالٍ نشره اليوم بموقع (WALLA)، الإخباري – العبري، قال ديسكين إن قانون القومية هو "ليس قانون قوميتي، وكمواطنٍ في إسرائيل، لا أُريد أنْ أكون شريكاً، ولو بصمتٍ، لهذا العمل الرجس والمؤذي"، لافتاً في الوقت عينه إلى أن الحديث لا يدور عن قانونٍ غيرُ ضروري، كما يزعم المُعارضون من اليسار واليمين، إنما هو قانون مرفوض كلياً، جملةً وتفصيلاً، على حدّ تعبيره.

وشدد على أن "قانون قوميته وقانون قومية العديد من مُواطني الدولة العبرية كان وما زال وسيبقى وثيقة الاستقلال، التي تمّ الإعلان عنها في 1948/5/14، بعد عملٍ شاقٍ وتحضيرٍ عميقٍ ومُحاولات للتوصل لاتفاقٍ واسعٍ يُرضي أكبر شريحة من المجتمع"، كما قال.

رأي اليوم، 2018/7/23

31. أيوب قرا يتلقى تهديدات بالقتل بسبب قانون "الدولة اليهودية" وسط احتجاجات الطائفة الدرزية

تلقى وزير الاتصالات أيوب قرا تحذيراً من قبل أجهزة الأمن في الدولة بسبب تهديدات بالقتل وُجهت له من قبل أفراد من الطائفة الدرزية في أعقاب تصويته لصالح قانون "الدولة القومية اليهودية" المثير للجدل في الأسبوع الماضي. في أعقاب التهديدات، تدرس الوحدة المسؤولة عن سلامة وزراء الحكومة في جهاز الأمن العام (الشاباك) تعزيز الحماية الأمنية لقرا، وفقاً لما ذكرته شبكة "حداشوت" الإخبارية. وأكد قرا، وهو ثاني وزير درزي في "إسرائيل"، تعرضه هو وزوجته وابنه للمضايقة الجسدية وعبر الإنترنت.

ذا تايمز أوف إسرائيل، 2018/7/23

32. أيمن الصفدي: "قانون القومية" الإسرائيلي تكريس للعنصرية

عمّان: دان وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي إقرار الكنيست الإسرائيلي الخميس قانوناً يمنح اليهود فقط حقّ تقرير المصير في البلاد. وقال الصفدي، عبر تويتر: "ندين ما يسمى "قانون القومية" الذي تبناه الكنيسيت الإسرائيلي تكريساً للعنصرية، وخرقاً للقوانين والأعراف الدولية وحقوق الإنسان". وأضاف الصفدي أن القانون: "دليل آخر على استمرار إسرائيل في اتخاذ خطوات أحادية تؤجج الصراع على المجتمع الدولي إدانتها والتصدي لها حماية للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين".

الغد، عمّان، 2018/7/19

33. الجامعة العربية تدين مصادقة الكنيست الإسرائيلي على "قانون القومية"

القاهرة: دانت الأمانة العامة للجامعة العربية، يوم الخميس 2018/7/19، مصادقة الكنيست الإسرائيلي على "قانون القومية اليهودية" ووصفته بـ"العنصري"، مؤكدة أن هذا القانون وكل القوانين التي تحاول سلطات الاحتلال فرضها وتكريسها بالقوة "قوانين باطلة ومرفوضة ولن ترتب للاحتلال أي شرعية". وعدّت الجامعة العربية، في بيان لها، أن المصادقة على هذا القانون الخطير تنطوي على "تنكر لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه التاريخية، وامتداد للإرث الاستعماري، وترسيخ لممارساتها العنصرية، وفي مقدمتها إلغاء الآخر عبر فرض الوقائع على الأرض بالقوة، وعبر تقنين الاستيطان وإطلاق يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمزيد من العبث من خلال مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل وهضم الحقوق الفلسطينية".

وأشارت الجامعة إلى أن مصادقة الكنيست على مشروع ما يسمى "قانون القومية"... "تجعل من دولة الاحتلال الإسرائيلي (دولة يهودية)، في خطوة جديدة لضمّ الضفة الغربية لتكريس العنصرية وشرعنة (الأبارتهايد) وممارسة التطهير العرقي، ذلك النهج الذي دأبت عليه سلطات الاحتلال، بما يؤكد استمرار تصرفها وكأنها (دولة فوق القانون)"، محذرة مما يعنيه هذا القانون ويرسخه من مضامين "التمييز العنصري والاستهداف ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر".

الشرق الأوسط أونلاين، لندن، 2018/7/19

34. البرلمان العربي يدين "قانون القومية" الإسرائيلي محذراً من نتائجه الكارثية

وكالة وفا: أكد رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي، يوم الخميس 2018/7/19، رفض البرلمان التام وإدانته لقانون "الدولة القومية للشعب اليهودي" العنصري الذي أقره الكنيست الإسرائيلي. وأشار السلمي في بيان صحفي له، إلى أن القانون المرفوض يكرس علناً نظام التمييز والفصل العنصري البغيض ضدّ الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، ويحرم الفلسطينيين الذين يعيشون على أرضهم من أدنى حقوقها الراسخة في القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، ويُصادر على حق تقرير المصير. وحذر من "النتائج الكارثية لهذا القانون الذي يؤسس لسياسات عنصرية بغيضة، وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، ويضرب بعرض الحائط النظام الدولي للحماية المتساوية وعدم التمييز على خلفية القومية والدين واللغة والثقافة ويُعرض السلم والأمن الدوليين لمزيد من المخاطر".

الحياة الجديدة، رام الله، 2018/7/19

35. الأزهر يدين "قانون القومية" ويصفه بـ "العنصري"

(شينخوا): دان الأزهر الشريف، بشدة، إقرار "إسرائيل" ما يسمى بـ"قانون الدولة القومية اليهودية"، واصفاً الخطوة بـ"العنصرية البغيضة"، التي تبرهن على حقيقة ذلك الاحتلال الاستيطاني. وأكد الأزهر، في بيان يوم الجمعة، على أن فلسطين ستبقى عربية، وهي حقّ أصيل غير قابل للتصرّف، لشعبها العربي على اختلاف أديانه وطوائفه. وشدد على أن هذه الخطوات العنصرية ستفشل أمام صمود وتضحيات الشعب الفلسطيني، وتمسّكه بحقّه في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

القدس، القدس، 2018/7/20

36. الحكومة الأردنية: قانون "القومية" الإسرائيلي يكرّس الفصل العنصري

عمّان: دانت الحكومة الأردنية مصادقة "الكنيست" على "قانون القومية" ينص على أن "إسرائيل" هي "الدولة القومية للشعب اليهودي"، معتبرة أن ذلك يكرس "الفصل العنصري ويبعد خيار السلام"، وفق

تقديرها. وقالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، جمانة غنيمات، في بيان صحفي الليلة الخميس: "إن القانون يكرس الفصل العنصري في إسرائيل والأراضي المحتلة ويتعارض بشكل صارخ مع القانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية". وأضافت "هذا القانون يبعدنا عن خيار السلام العادل والشامل في المنطقة، وسيؤدي لمزيد من العنف والتطرف ويستهدف الوجود الحضاري والإنساني والتاريخي للشعب الفلسطيني في وطنه".

وكالة قدس برس، 2018/7/20

37. عاطف الطراونة: قانون "القومية" يبرهن أن الاحتلال يدفع لتأجيج الصراع وتغذيته في المنطقة

وكالة بترا: أكد رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة، في تصريحات صحفية مساء أمس الجمعة، رفضه "صفقة القرن"، وأي تسوية تتجاوز حق الشعب الفلسطيني، وتقفز عن دورنا التاريخي في الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وحول إقرار الكنيست الإسرائيلي لما يسمى قانون "القومية" أوضح الطراونة أن ذلك "يُعد تكريساً لمزيد من العنصرية ويصادر المزيد من حقوق الشعب الفلسطيني، ويبرهن أن حكومة الاحتلال والكنيست يدفعون لتأجيج الصراع وتغذيته في المنطقة".

الغد، عمّان، 2018/7/21

38. إدانة لبنانية للقانون الإسرائيلي العنصري: عدوان صارخ يدفع المنطقة نحو العنف

نشرت **الحياة، لندن، 2018/7/21**، من بيروت: أثار "قانون الدولة القومية للشعب الإسرائيلي" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي أول من أمس، عاصفة من ردود الفعل اللبنانية المستنكرة.

ووصف رئيس الجمهورية ميشال عون القانون بأنه "عدوان إسرائيلي جديد على الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، وفي دولة مستقلة عاصمتها القدس، واستعادة كامل أراضيه". ورأى أن "هذا القانون يلغي حقّ العودة لفلسطينيي الشتات ويفتح باب الهجرات واسعاً أمام اليهود، وهو انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة التي أكدت حق العودة وفي مقدمها القرار رقم 194".

أما رئيس المجلس النيابي نبيه بري فرأى أن هذا القانون "يمثل فصلاً آخر من فصول العدوان الإسرائيلي المتواصل على فلسطين وشعبها وحقوقه المشروعة بالعودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ويمثل أيضاً عدواناً على الكرامة العربية والإنسانية جمعاء واغتيال صريح للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ونسف لكل القرارات الدولية المتصلة بالقضية الفلسطينية". ورأى بري أن القانون "فتح الأبواب على مصراعيها لوضع مخطط الترانسفير من جديد موضع التنفيذ لأكثر من مليون ونصف مليون مواطن فلسطيني عربي"، واضعاً هذا العدوان بكل تداعياته برسم المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومطالباً

الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأورو متوسطي واتحاد برلمانات الدول الإسلامية بالتحرك وتحمل مسؤولياتها.

واعتبر الرئيس السابق ميشال سليمان أن القانون إشارة الانطلاق لتهجير عرب 48 من هذه الدولة العنصرية. وقال الرئيس السابق للحكومة نجيب ميقاتي إنه "انتهاك جديد لحقوق الفلسطينيين في أرضهم ودولتهم، وانقلاب وقح على كل القرارات والمواثيق الدولية، وهذا القرار برسم الضمير العالمي، إن كان بعد من ضمير لا يزال حياً". واستنكر الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة القرار الذي "يطيح القرارات الدولية التي تحدثت عن حلّ الدولتين، والحل السلمي والتوجهات والسياسات الأمريكية السابقة الملتزمة مسار السلام في المنطقة"، منبهاً إلى أن "إسرائيل تدفع المنطقة والعالم مجدداً نحو العنف والمواجهة والتطرف". وأكد "التمسك بحقنا والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقه مهما تكبرت إسرائيل وتجبرت".

وقال مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان عن القانون الإسرائيلي إنه "عين الإرهاب والتطرف والعنصرية التي لن تدوم مهما طغى الطغاة واستكبروا وتجبروا وتعنتوا". ودعا "الدول العربية والإسلامية إلى الوقوف مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في وجه ما يتعرض له شعب فلسطين من إبادة ومجازر واضطهاد وتهجير من أرضه العربية المحتلة".

وغرد رئيس الحزب "التقدمي الاشتراكي" وليد جنبلاط على "توتير" بالقول: "وكأن شعوب المنطقة أصبحت أوراق لعب في ملهى كبير يضحى بمصيرها بلا هوادة ولا عواطف ويضحى بالأعراف الدولية من هلسنكي إلى الكنيست الإسرائيلي". وأضاف: "أمن إسرائيل هو الأساس. هكذا قرر هواة البوكر في هلسنكي، أما لاعبو الروليت في الكنيست فاستقروا على يهودية الدولة. لا لحرية الشعب الفلسطيني ولا لدرعا".

ورأى الحزب الشيوعي اللبناني أن "القانون يضع القضية الفلسطينية برمتها أمام خطر التصفية الكاملة، تنفيذاً لصفقة القرن التي بدأ تنفيذها على الأرض، ما يستوجب منا رفع سقف المواجهة مع كل الذين يسعون إلى تصفية القضية الفلسطينية". ودعا "السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن كل الاتفاقات السابقة مع العدو الصهيوني والخروج من "أوسلو" والرد المطلوب يكون بإنهاء الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني".

وطالبت حركة "أمل" "بموقف دولي واضح وعلني من هذا القانون العنصري، الذي يهز الاستقرار والأمن والسلام والنظامين الإقليمي والدولي، ويثير فتنة دينية".

واعتبرت "الجماعة الإسلامية" أن الخطوة الإسرائيلية "ما كانت لتتم لولا ضعف العرب، وصمت وتآمر بعض حكوماتهم وأنظمتهم لتمرير ما يعرف بصفقة القرن، ولولا شراكة دول كبرى في هذه الجريمة المنكرة". وأهابت بمنظمة التعاون الإسلامي "التحرك السريع لوقف مسلسل تجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه وأرضه ومقدساته وحتى هويته".

وأضافت **المستقبل، بيروت، 2018/7/20**، أن "تيار المستقبل" اللبناني دان بشدة قرار الكنيست الإسرائيلي بالمصادقة على قانون "الدولة القومية اليهودية"، وقال التيار إنه يضع هذا القانون في سياق تفرد العدو الإسرائيلي بتقويض أي جهود ممكنة لإحلال السلام، والإطاحة بالقرارات الدولية، وحقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

39. منيمنة عن "الدولة القومية للشعب اليهودي": ترسيخ للعنصرية والتمييز

قال رئيس لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني د. حسن منيمنة، في تصريح يوم الاثنين، تعليقاً على إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعلان "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي": "لم يكن مفاجئاً أن يتم إقرار هذا القانون بعد النقاشات العاصفة والمناورات والتسويات التي شهدتها أروقة الكنيست، كما لم يكن غريباً عودة الروح إلى هذا القانون بعد سنوات ثمان من وضعه في الأدراج. إن إعادة بعث هذا القانون إلى الحياة مجدداً، وكما عبر عن ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يأتي بالاستناد إلى الدعم والتماهي الكامل بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب وإدارته المنحازة لإسرائيل بالكامل. وهو ما وجد تجلياته في الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها".

وأضاف: "إن قانون إسرائيل دولة قومية لليهود يمثل النقلة الحاسمة في تهويد فلسطين وأرضها وتهجير شعبها العربي، إذ إن القانون الجديد من شأنه أن يطلق موجة عاتية من العنصرية التي تطال زهاء 20 في المئة من سكان إسرائيل، كما أن مضاعفاته تطاول الضفة الغربية والقطاع وتمس بحقوق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الدول العربية والعالم. ولا شك أن تشريع قانون على هذا النحو من السفور يؤكد الطابع العنصري لدولة إسرائيل ويثبت المثبت في أن الصهيونية هي إحدى أشكال العنصرية والتمييز التي يسعى المجتمع البشري إلى التخلص منها. والمؤكد أن هذا القانون بما يتضمنه من مواد تضع السكان العرب في فلسطين في مرتبة ثانية مجردين من حقوقهم السياسية والوطنية واللغوية والاجتماعية باعتبار إسرائيل هي دولة اليهود. وهو ما من شأنه تشجيع القوى الأكثر تطرفا في السلطة وعلى يمينها على تصعيد سياسات التهويد والتهميش والإقصاء والعمل على تنفيذ سياسات الطرد التي لطالما راودت مخيلة هذا الفريق الذي يستفرس انطلاقاً من الدعم والتشجيع الأمريكي لطروحاته".

المستقبل، بيروت، 2018/7/23

40. مجلس التعاون الخليجي يدين إقرار الكنيست قانون "القومية"

الرياض: أعرب د. عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عن إدانة مجلس التعاون إقرار الكنيست القانون المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي"، مشيراً إلى أن القانون يُعدّ

عنصرياً ويتعارض مع القوانين الدولية والمبادئ السامية لحقوق الإنسان وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، ويجسد نظام العنصرية والتمييز ضدّ الشعب الفلسطيني، والإصرار الإسرائيلي على طمس هويته الوطنية وحرمانه من حقوقه المدنية والإنسانية المشروعة في وطنه المحتل.

وشدّد الأمين العام على أن إقرار قانون قومية الدولة الإسرائيلية خطوة سياسية خطيرة تكرس العنصرية والتطهير العرقي ضدّ الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتكشف النيات العدوانية للسلطات الإسرائيلية، وتبرهن على أن الحكومة الإسرائيلية بأفعالها وممارساتها وانتهاكاتها المستمرة للقوانين الدولية غير جادة للانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، وتنسف الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حلّ سياسي عادل وشامل للقضية الفلسطينية بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ودعا الزياني، الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الدولية المختصة، إلى تحمل مسؤولياتهم السياسية والقانونية لمطالبة السلطات الإسرائيلية بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة، ووقف تنفيذ هذا القانون العنصري، والتعبير عن تضامن المجتمع الدولي ومساندته الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه التاريخية المسلوبة.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/21

41. السعودية تدعو المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته والتصدي للسياسات العنصرية الإسرائيلية

الرياض: أبدت السعودية أمس، رفضها واستنكارها لإقرار الكنيست الإسرائيلي القانون المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي". وعبر مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية عن رفض بلاده واستنكارها لإقرار الكنيست الإسرائيلي القانون المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي"، مضيفاً أن "القانون يتعارض مع أحكام القانون الدولي، ومبادئ الشرعية الدولية، والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، كما أن من شأنه تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلٍ سلمي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي".

ودعا المصدر، المجتمع الدولي، للاضطلاع بمسؤولياته والتصدي لهذا القانون أو أي محاولات إسرائيلية تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية والمساس بحقوقه المشروعة.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/21

42. مصر ترفض قانون "الدولة القومية" اليهودية

القاهرة – رويترز: أعربت مصر اليوم (السبت) عن رفضها لقانون "الدولة القومية" للشعب اليهودي الذي أقرته "إسرائيل" الأسبوع الماضي، يمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصير فيها.

وقالت وزارة الخارجية في بيان نشر بموقعها على الإنترنت، إن "مصر ترفض القانون لتداعياته التي تكرس من مفهوم الاحتلال والفصل العنصري، وتقوض من فرص تحقيق السلام والوصول إلى حلّ

عادل وشامل للقضية الفلسطينية". وأضاف أن "القانون ينطوي أيضاً على آثار محتملة على حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو حقّ ثابت نصت عليه مقررات الشرعية الدولية".

الحياة، لندن، 2018/7/21

43. عمّان: أحزاب تدعو العرب للتصدي لفرض الاحتلال قوانينه العنصرية

عمان– بترا: دانت أحزاب العمل الإسلامي والوحدة الشعبية والتيار الوطني، إقرار كنيست الاحتلال الإسرائيلي قانون "القومية للشعب اليهودي"، معتبرة إياه قراراً عنصرياً، ويعلن إنتهاء عملية التسوية، والسعي لمزيد من اقتلاع ما تبقى من فلسطينيين من أرضهم.

الغد، عمّان، 2018/7/22

44. تونس والجزائر تدينان قانون "القومية" الإسرائيلي

تونس/ الجزائر: أعربت تونس يوم الأحد، عن إدانتها الشديدة لقانون القومية الذي أقره الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي يوم الخميس الماضي. وقالت وزارة الخارجية التونسية، في بيان، إن القانون المذكور "يُكرس مرة أخرى استهتار إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، وتنكرها للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، التي بدونها لا يمكن أن تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار".

من جهتها، نددت الجزائر يوم السبت بتصويت الكنيست الإسرائيلي على قانون "الدولة القومية اليهودية"، معتبرة انه "يطمس" حق الفلسطينيين في حقوقهم و"يقوض" الجهود الدولية لإحياء عملية السلام. وقالت وزارة الخارجية الجزائرية في بيان إن "إقبال الكنيست على هذه الخطوة الخطيرة، فضلا عن كونه محاولة جديدة لطمس الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترجاع حقوقه المسلوبة، فإن من شأنه تعقيد الوضع الحالي وخلق تداعيات على المنطقة برمتها وتقويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة بعث مسار السلام بما يضمن حلاً شاملاً ودائماً وعادلاً للقضية الفلسطينية". وأكدت "موقفها الثابت الداعم لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف".

القدس، القدس، 2018/7/22

45. تركيا تدين بأشد العبارات قانون "الدولة القومية اليهودية"

نشر **المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/19**، نقلاً عن الوكالات، أن المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، دان بـ"أشد العبارات" قانون "الدولة القومية اليهودية" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي، يوم الخميس 2018/7/19. وشدّد قالن في تصريح له، على أنه "لا يمكن القبول إطلاقاً

بهذه الخطوة العنصرية التي تدفع باتجاه محو الشعب الفلسطيني من وطنه الأم بمسوغ قانوني"، وفق الأناضول. ودعا متحدث الرئاسة التركية المجتمع الدولي إلى أن "يبدي موقفاً حيال هذا الظلم الواقع أمام أنظار العالم". وجدد قالن التأكيد على أن "جمهورية تركيا تجدد مرة أخرى تصميمها على حماية حقوق الشعب الفلسطيني الصديق والشقيق النابعة من القانون الدولي".

وأضافت **الحياة، لندن، 2018/7/19**، نقلاً عن الوكالات، أن وزارة الخارجية التركية نددت بتصويت الكنيست الإسرائيلي على قانون "الدولة القومية اليهودية". وقالت الوزارة، في بيان لها يوم الخميس 2018/7/19، إن "هذا القانون يطيح بمبادئ القانون الدولي وينسف حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل". واعتبرت الخارجية التركية أن الإجراء الأخير هو "ثمرة ذهنية بائدة وتنطوي على تمييز"، وتابعت أن إعلان القانون القدس عاصمة لـ"إسرائيل" بما فيها الشطر الشرقي المحتل هو "باطل ولا يعترف به المجتمع الدولي".

46. منظمة التعاون الإسلامي تدين قانون "القومية" الإسرائيلي

الرياض: دانت منظمة التعاون الإسلامي مصادقة الكنيست الإسرائيلي على القانون المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي"، وعدّته تحدياً صارخاً لإرادة المجتمع الدولي وقوانينه وقراراته الشرعية. وأكد د. يوسف العثيمين الأمين العام للمنظمة في تصريح نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن "هذا القانون عنصري وباطل ولا شرعية له، ويتجاهل الحقوق التاريخية الثابتة للفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين، ويمثل امتداداً وتكريساً للفكر الاستيطاني الإسرائيلي وسياسات الاحتلال القائمة على التطهير العرقي، وإنكار وجود الشعب الفلسطيني وتاريخه وحقوقه التي تؤكدها قرارات الشرعية الدولية". ودعا د. العثيمين، المجتمع الدولي، إلى رفض وإدانة هذا القانون العنصري والتصدي لكل القوانين والسياسات العنصرية الإسرائيلية التي ترمي إلى تقويض رؤية حلّ الدولتين.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/21

47. رابطة العالم الإسلامي تدعو المجتمع الدولي لمواجهة السلوكيات الإسرائيلية

الرياض: أدانت رابطة العالم الإسلامي إقدام الكنيست الإسرائيلي على سنّ القانون المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي". وأكدت في بيان صدر عن أمانتها العامة في مكة المكرمة، أن القانون المزعوم "يتعارض مع قوانين ومبادئ الشرعية الدولية وكل القيم والمبادئ التي تقوم عليها مدونات حقوق الإنسان". وشددت الرابطة على أن ما ارتكبه الكنيست الإسرائيلي ستكون له عواقب وخيمة على مسار التفاوض الهادف لإيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وشددت الرابطة على أن هذه المجازفة مع ما تحمله من اعتداء على الحقّ الفلسطيني تحمل من جانب آخر ازدراء واستهجاناً بحقوق الأديان في الأرض المقدسة. ودعت الرابطة، المجتمع الدولي،

لمواجهة السلوكيات الإسرائيلية والقوانين الظالمة التي تعمّق معاناة الشعب الفلسطيني وتكرّس التمييز ضده وتصادر حقوقه وتحاول إخفاء هويته العربية والإسلامية.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/21

48. "الإيسيسكو": قانون "القومية" إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وإنكار لوجوده ولحقوقه

الرياض: نددت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافة (الإيسيسكو)، بإقرار الكنيست الإسرائيلي القانون المسمى "الدولة القومية للشعب اليهودي"، وقالت الإيسيسكو في بيان لها إن "القانون العنصري إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وإنكار لوجوده ولحقوقه الشرعية في أرضه". ودعت المجتمع الدولي إلى رفض هذا القانون العنصري الباطل.

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/21

49. أردوغان: قانون "القومية" يثبت أن "إسرائيل" الدولة الأكثر فاشية بالعالم

أنقرة: انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بشدة قانون الدولة "القومية" اليهودية، مشدداً أن "ذلك الإجراء يثبت أن إسرائيل هي الدولة الأكثر صهيونية وفاشية وعنصرية في العالم، بما لا يدع مجالاً للشك".

وأضاف أردوغان، في كلمته يوم الثلاثاء، أمام الكتلة البرلمانية لحزب "العدالة والتنمية" الذي يترأسه: "لا فرق بين هوس الجنس الآري لهتلر وبين اعتبار الحكومة الإسرائيلية أن هذه الأراضي القديمة تعود لليهود فقط".

ودعا الرئيس التركي، "العالمين الإسلامي والمسيحي، وكافة الدول ومنظمات المجتمع المدني، والإعلاميين المؤمنين بالديمقراطية والحرية، إلى التحرك ضدّ إسرائيل".

واعتبر أردوغان الاعتداءات التي تقوم بها "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية، جرائم ضدّ الإنسانية، مبيناً أن حكومة بلاده تهتم بأمن المنطقة، مثل اهتمامها بأمن تركيا. وتابع قائلاً: "إننا نشعر بآلام وأوجاع إخوتنا في المنطقة، ومما لا شك فيه أنّ الفلسطينيين هم أكثر شعوب المنطقة تعرضاً للظلم، والاعتداءات التي تقوم بها إسرائيل في فلسطين، تعتبر جرائم ضدّ الإنسانية".

ووصف أردوغان "إسرائيل" بالدول الإرهابية، مشيراً أن حكومة تل أبيب تستهدف المدنيين الفلسطينيين، بطائراتها ودباباتها وصواريخها. وأردف قائلاً: "والأسوأ من هذا كله، تجاهل العالم لمئات القتلى الفلسطينيين الذين يموتون بنيران إسرائيلية، لكن في المقابل يستنفر الجميع عندما يقتل جندي إسرائيلي". وأكّد أردوغان أن الأراضي الفلسطينية لا تشهد حرباً بالمعنى الحقيقي، بل إن ما يجري هناك ليس إلا اعتداء من الجانب الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وكالة الأناضول للأنباء، 2018/7/24

50. الاتحاد الأوروبي: قانون القومية الإسرائيلي يمكن أن "يعقد" عملية السلام

القدس المحتلة، القاهرة، بروكسيل، أنقرة – رويترز، أ ف ب: أبدى الاتحاد الأوروبي "قلقه" بعد تبني الكنيست الإسرائيلي "قانون القومية"، معتبراً أنه يهدد بـ"تعقيد" حلّ الدولتين مع الفلسطينيين.

وقالت الناطق باسم وزيرة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغيريني "نحن قلقون وأعربنا عن قلقنا لسلطات إسرائيل"، مضيفة "نحترم سيادة إسرائيل، لكن ينبغي احترام المبادئ الأساسية وبينها حقّ الأقليات". ورفضت الإدلاء بأي تعليق محدد على تبني الكنيست الإسرائيلي للقانون. وذكرت بأن "حلّ الدولتين هو الحلّ الذي يدافع عنه الاتحاد الأوروبي وينبغي القيام بكل ما هو ممكن لتجنب وضع العراقيل ومنع هذا الحل من أن يصبح حقيقة". واعتبرت أن القانون الإسرائيلي "يهدد بالتأكيد بتعقيد الأمور". وكررت "سنعمل مع سلطات إسرائيل على كل ما يهدد بعدم تحقيق حلّ الدولتين".

الحياة، لندن، 2018/7/19

51. الأمم المتحدة عن قانون "القومية": لا للإجراءات الأُحادية وندعو لحلّ الدولتين

عرب 48 / الأناضول – تحرير باسل مغربي: علّقت الأمم المتحدة، أمس الجمعة، على "قانون القومية"، الذي أقره الكنيست الإسرائيلي، أوّل أمس الخميس، ودعت "جميع الأطراف إلى الإحجام عن أي إجراءات أحادية الجانب"، وذلك في إطار تعليقها في المؤتمر الصحفي الذي عقده نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حقّ، بالمقر الدائم للمنظمة الدولية بنيويورك.

وكان حقّ، يرد خلال المؤتمر على أسئلة الصحافيين بشأن موقف الأمين العام أنطونيو غوتيريش، من القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي. وقال حقّ للصحافيين: "نحن لاحظنا صدور هذا القانون، ونؤكد على سيادة الدول في سنّ قوانينها، ولكن أيضاً نؤكد على حقوق الأقليات". وأردف: "حلّ الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية) هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام وندعو الطرفين إلى الإحجام عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب".

عرب 48، 2018/7/21

52. "العفو الدولية": قانون "القومية" يشرعن التمييز واللا مساواة

لندن: قالت منظمة العفو الدولية "أمنستي": إن "إسرائيل" بإقرارها قانوناً ينصّ على أنها "الدولة القومية للشعب اليهودي"، ترسّخ وتعزّز 70 عاماً من التمييز واللامساواة التي يتعرّض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. ورأت "أمنستي"، في بيان لها الليلة الماضية، أن القانون المذكور يجعل من الفلسطينيين الذين يشكلون نسبة 20% من إجمالي سكان الأراضي المحتلة سنة 1948، "مواطنين من الدرجة الثانية". ودعت المنظمة الحكومة الإسرائيلية إلى "كفل حقوق الإنسان للجميع".

المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/20

53. "الخارجية البريطانية" تعرب عن قلقها من "قانون القومية" اليهودي

لندن: أعربت الخارجية البريطانية، يوم الاثنين 2018/7/23، عن قلقها من "قانون القومية" اليهودي الذي تبنته دولة الاحتلال الإسرائيلي. وتابعت الخارجية، في معرض إجابتها على سؤال تقدم به مراسل إحدى وكالات الأنباء في لندن حول موقفها من القانون المذكور: "بصفتنا أصدقاء لإسرائيل، نشعر بالقلق" من هذا القانون الجديد.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/23

54. ورقة موقف "عدالة": قانون القومية غير شرعي ويكرس الفصل العنصري

اعتبر مركز "عدالة" أن مصادقة الكنيست، فجر اليوم الخميس، على "قانون القومية" هو تكريس للفصل العنصري والتمييز ضد المواطنين العرب في "إسرائيل".

وأصدر "عدالة" ورقة موقف حول قانون الأساس الذي يكرس الفصل العنصري، واعتبر أنه معادٍ للديمقراطية ويدعم التمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" والفلسطينيين في القدس الشرقية والسوريين في الجولان المحتل ويشرعنه دستورياً.

وأكد المركز في ورقة الموقف على أن قانون أساس القومية يقع ضمن حدود المحظورات المطلقة بموجب القانون الدولي، وبالتالي فهو غير شرعي كقانون استعماري له خصائص الفصل العنصري (أبارتهايد).

وقال "عدالة" إن "هذا القانون المناهض للديمقراطية سيضمن دستورياً، لأول مرة، هوية إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. سيضمن طابعها العرقي – الديني الخالص كدولة يهودية ويرسخ الامتياز الذي يتمتع به المواطنون اليهود، بالمقابل سيتم ترسيخ التمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيين وإضفاء الشرعية على الإقصاء والعنصرية والتمييز المتأصل، وهذا القانون يبرز العناصر الأساسية للفصل العنصري، مثل الفصل في السكن وإنشاء مسارين منفصلين للمواطنة على أساس الهوية العرقية والدينية".

وشدد على أن "يهودية الدولة الإسرائيلية ستتجاوز أي مبدأ دستوري أو أي قانون آخر، وستتجاوز حتى إرادة الكنيست نفسها. من المفترض أن يضمن الدستور دولة لجميع مواطنيها. يجب ألا تستبعد صراحة المواطنين الفلسطينيين والأقليات غير المهاجرة الذين يشكلون 20% من سكان إسرائيل".

في ما يلي ورقة الموقف كاملة:

اقتراح قانون الأساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي يوليو 2018

الغرض من هذه الورقة هو مناقشة الآثار المترتبة على اقتراح قانون الأساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي (فيما يلي: قانون أساس القومية أو قانون الأساس) على الوضع القانوني

لكل العرب الذين سيعيشون في ظلّ النظام الدستوري بموجب هذا القانون (الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، وسكان القدس والسوريون – سكان هضبة الجولان). في هذه الورقة نوضح أن قانون الأساس هذا يقع ضمن حدود المحظورات المطلقة بموجب القانون الدولي، وبالتالي فهو غير شرعي لكونه قانوناً استعمارياً له خصائص الفصل العنصري.

ينص قانون الأساس على أن "دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، كما وأن حقّ تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود؛ الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة التلقائية هي حصرية لليهود بموجب "قانون العودة"؛ "القدس الكبرى والموحدة هي عاصمة إسرائيل"؛ العبرية هي لغة الدولة؛ اللغة العربية تفقد مكانتها كلغة رسمية في الدولة وسيحدد لها القانون مكانة خاصة بشكل منفصل؛ تعمل الدولة على تشجيع الاستيطان اليهودي والدفع به ومأسسته؛ النشيد الوطني هو "هتكفا"، العلم هو العلم الإسرائيلي، يوم "الاستقلال" هو يوم عطلة وطني، التقويم العبري هو تقويم رسمي، والعطلات الرسمية هي الأعياد الرسمية اليهودية؛ وأن الدولة ستعمل على تعزيز العلاقات مع "يهود الشتات".

إذا ما تمت المصادقة على قانون الأساس، فستكون لأحكامه مكانة مبادئ فوق دستورية وستكون له عواقب بعيدة المدى سواء بموجب أحكامه العينية، أو من حيث آثاره التفسيرية على التشريعات الحالية وآثاره على تضييق نطاق إمكانيات التحدي القانوني لسياسات تمييزية وعنصرية.

ينطبق قانون القومية أيضاً على الأراضي المحتلة بموجب القانون الإسرائيلي:

قانون أساس القومية سيطبّق بشكل واضح وصريح على المناطق المعروفة باسم "الخط الأخضر"، حيث يشكل الفلسطينيون الذين يعيشون هناك حوالي 20% من السكان، كما سيسري القانون على الأراضي المحتلة عام 1967، مثل القدس وهضبة الجولان (وهي مناطق ضُمت إلى دولة إسرائيل بموجب القانون الإسرائيلي – ويعتبر هذا الضم غير قانوني بموجب القانون الدولي).

القانون يحدّد الطرف الذي يمتلك السيادة فوق سلطة القانون:

إذا ما تم تمرير هذا القانون سيتم اعتباره أقوى القوانين، حيث سيطغى على كل تشريع عادي وسيؤثر على تفسير قوانين الأساس، لأنه سيسن الهوية الدستورية للنظام، التي تحدّد من هو صاحب السيادة الذي يعطي شرعية لكافة القوانين. المتعارف عليه أن يتم التعامل مع الهوية الدستورية للنظام كمبدأ قادر على التغلب على إرادة البرلمان، وبذلك، لا بد أن يكون تفسير القوانين متوافقاً مع روح هذه الهوية الدستورية، يحدد البند 1 من قانون القومية هوية صاحب السيادة كما يلي: تعتبر "أرض إسرائيل الوطن التاريخي للشعب اليهودي، والتي فيها قامت دولة إسرائيل" وأن "دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، وأن تحقيق حق تقرير المصير فيها "يخص الشعب اليهودي فقط".

ووفقاً لذلك، فإن "الشعب" لا يقتصر على اليهود الإسرائيليين فحسب، وبالتأكيد ليس على "أمة المواطنين" للدولة، بل على "الشعب اليهودي" في كافة أماكن تواجده في العالم. وبهذا فإن إرادة صاحب السيادة، المعبر عنها من خلال قانون الأساس هذا، سابقة للمواطنة الإسرائيلية.

قانون القومية معادٍ للديمقراطية:

ينفي قانون الأساس الهدف الأول من تأسيس دستور ديمقراطي يسعى إلى ترسيخ وتحديد المجتمع السياسي وفقاً لمبدأ "ديموس Demos"، والذي بموجبه يكون السكان الذين يعيشون في نفس المنطقة الجغرافية بموجب الدستور مواطنين متساوين وذوي سيادة. معظم الدساتير التي وضعت في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي منذ التسعينات من القرن الماضي ترتكز في مقدمتها على المجتمع السياسي للدستور، والذي يضم مختلف الجماعات العرقية التي تعيش في نفس المنطقة الجغرافية. إن دستور جنوب أفريقيا، الذي ينص على أن الدولة هي دولة جميع سكانها من السود والبيض، هو نموذج لهذا التشكل الدستوري. لا يتم اليوم تعريف أي دولة في العالم تتحدد فيها الهوية الدستورية وفقاً للانتماء العرقي الذي يتجاوز مبدأ المواطنة المتساوية كدولة ديمقراطية. إن تطرف قانون القومية يتجلى أيضاً في كونه لا يعرّف "من هو المواطن"، ناهيك عن عدم ذكر العرب كمجتمع سياسي، واجتماعي شرعي.

تداعيات تقرير المصير الإثني والحصري:

إن جعل حقّ تقرير المصير حصرياً لليهود سيبرر التفريق في تحقيق الحقوق بين اليهود وغير اليهود، ويحوله إلى تفريق شرعي، لا تمييز مرفوض. تعترف قواعد القانون الدولي المعنية بحقوق الإنسان بتحقيق تقرير المصير ضمن إطار "الدولة القومية" بشرطين: المعاملة المتساوية لجميع المواطنين، وفي حالة وجود مجموعات عرقية وإثنية مختلفة، الاعتراف المتساوي بحقوقهم الجماعية إلى جانب المساواة المدنية للجميع. هذا الاعتراف بحق تقرير المصير القومي يضمن، من ناحية أولى، حظر التمييز بين المواطنين/السكان وتميزهم عن أولئك الذين يعيشون خارج حدود الدولة. في مقابل ذلك، يحدد قانون أساس القومية مجالات السيادة "الداخلية" و "الخارجية" على أساس عرقي عنصري: فالمساواة يجب أن تنطبق على جميع اليهود، كونهم يهود. أما من هو غير يهودي فهو مستثنى ويصبح التمييز ضده مبرراً وشرعياً، بغض النظر عن انتمائه الجغرافي. وفقاً لذلك، ليس صدفة أن ينكر قانون أساس القومية مبدأ المساواة، وبحسبه يصبح الفلسطينيين غرباء في وطنهم.

قانون أساس القومية يكرّس التمييز كقيمة دستورية:

إن تحديد المصلحة القومية بما يتفق مع المصالح الجماعية الصهيونية في واقع ثنائي القومية يخلق أساساً يبرر استبعاد حقوق العرب من أجل تعزيز أهداف عرقية حصرية. وفي الوقت نفسه، فإن المشاريع القومية التي تسعى إلى "تهويد" الحيّز، وتشجيع الاستيطان اليهودي، وخلق توازنات ديمغرافية، تتحول إلى أهدافٍ شرعيةٍ تبرر التمييز ضدّ العرب على مستوى الحقوق الفردية والجماعية. وبالتالي، تصبح المساواة المدنية مبدأ انتقائياً حيث يتم تحديد تطبيقه وفقاً لمساحات إثنية يتم تحديدها مسبقاً وفقاً لمصالح اليهود.

ليس صدفة أن المبدأ العنصري "المنفصل ولكن غير متساوٍ" يسري على أهم مجالات الحياة بالنسبة للفلسطينيين. فتحت ستار الحق في تقرير المصير، يؤكد قانون الأساس مبدأ الفصل العنصري في المسكن والأرض والمواطنة، حيث يدعم هذا الفصل في مجالي المسكن والمواطنة من خلال "تشجيع الاستيطان اليهودي والدفع به ومأسسته" في مناطق يعيش فيها العرب واليهود، بالإضافة إلى الفصل في مجالي المواطنة والتوطين بموجب "قانون العودة". وهكذا، يلقى التمييز العنصري تأكيداً دستورياً.

قانون القومية يخلق حالة من القمع والسيطرة:

يتم التعبير عن القمع والسيطرة في جانبين رئيسيين: الأول هو فرض هوية دستورية على العرب دون موافقة، والثاني هو خلق وضع يشارك فيه العرب بالقوة في الدفع لتمييزهم. فيما يتعلق بفرض الهوية الدستورية، تم تطوير نموذج عالمي تشترط بموجبه شرعية كتابة الدساتير وخاصة الهوية الدستورية بالتعاون مع جميع ممثلي المجموعات العرقية والوطنية وموافقتهم وذلك لمنع الإكراه الذي بموجبه تملي الأغلبية الهوية الدستورية وفقاً لعلاقات القوى القائمة. هذا المبدأ مكرّس أيضاً في تعليمات الأمم المتحدة، ويشكل أساس شرعية الدستور. من الأمثلة النموذجية لعملية الدسترة الإقصائية تلك التي شهدتها الولايات المتحدة خلال حقبة العبودية، والفصل العنصري في جنوب أفريقيا في فترة الأبارتهايد. إذا تمت المصادقة على قانون أساس القومية، سيلقى قبولاً يهودياً واسعاً، بينما يُستبعد العرب، في حين أن هدفه المركزي هو التمييز ضد العرب وترسيخ التفوق العرقي لليهود في الدولة.

أما الجانب الثاني من القمع والسيطرة هو بكون قانون الأساس يؤدي إلى وضع يشارك فيه العرب في دعم وتمويل التمييز ضدهم. وبينما يتحملون التزامات ضريبية متساوية وكأنهم مواطنين/ سكان متساوين يتحتم عليهم تحمل العبء الاجتماعي على أساس "الولاء المتبادل" بين جميع السكان، فإنه من خلال تحديد "المصالح الوطنية" كمصالح اليهود، سيساهمون في دعم وتمويل تلك المشاريع القومية التي تنفي هويتهم ومكانتهم المتساوية. مثل تعزيز التواصل مع يهود الشتات، واستيعاب الهجرة اليهودية، وتهويد الحيّز، وما شابه ذلك.

ما الجديد في قانون القومية الذي يختلف عن واقع الممارسة:

منذ عام 1948، استندت سياسة التمييز ضد الفلسطينيين إلى مبادئ تقوم على فوقية اليهود، وتدعم تهويد الحيز وتقليل النسبة الديموغرافية للفلسطينيين، بما في ذلك إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. ومع ذلك، هناك فرق بين ممارسات عرقية وعنصرية، وقانون يلزم، كقيمة مؤسسة، التعامل بعنصرية. الآن، تكتسب الممارسة العنصرية دعماً دستورياً قادراً على نقل رسائله الواضحة إلى جميع أنظمة الحكم، ويلزمها بموجب القانون بالتمييز ضدّ العرب. وبذلك، فإن قانون الأساس يحول التمييز إلى مبدأ دستوريٍ، ومنهجيٍ، ومؤسساتيٍ، وكأحد أركان النظام القانوني الإسرائيلي. وبخلاف الممارسة اليومية التي يمكن الادعاء بعدم صلاحيتها لكونها تخالف مبدأ سيادة القانون، يعلن هذا القانون عن نيته الواضحة بتحقيق أهدافه، ويحول الممارسة غير المقبولة إلى تعبير عن مبدأ سيادة القانون.

وبخلاف الممارسة اليومية التي يمكن الادعاء بعدم صلاحيتها لكونها تخالف مبدأ سيادة القانون، يعلن هذا القانون عن نيته الواضحة بتحقيق أهدافه، ويحول الممارسة غير المقبولة إلى تعبير عن مبدأ سيادة القانون.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى العلاقة بين النكبة وقانون أساس القومية. فتداعيات النكبة الفورية، المتعلقة بالأساس بفقدان الشعب الفلسطيني لوطنه وتدمير مجتمعه، تم تحقيقها وكل ما ترتب عليها، بشكل رئيسي، من خلال الممارسات التي استندت عليها السلطات الحاكمة. لكن الآن، يسعى قانون الأساس هذا إلى تخليد هذه الممارسات بشكل واضح وصريح، وعلى رأسها إنكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في وطنه.

الاستنتاج: ينتهك قانون القومية المحظورات المطلقة بموجب القانون الدولي

يدخل قانون القومية إلى حيزٍ ممنوع، لأنه يحيّد منظومتي القانون الوحيدتين، اللتين تعتبران شرعيتين في نظر القانون الدولي: منظومة قانون الدولة التي عليها أن تركز على مبادئ المساواة أمام القانون وسيادة القانون؛ وتعليمات وأنظمة القانون الدولي الإنساني السارية على الأرض المحتلة، والتي تحظر ضمّ الأراضي والتمييز وفرض الهوية الدستورية على السكان من قبل القوة المحتلة، ويشمل ذلك محاولات خلق علاقات ولاء لهذه الهوية وقوانينها من قبل السكان، دون موافقتهم.

ويؤدي هذا التحييد لمنظومتي القانون أعلاه أيضاً إلى إنكار حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، بشكل مخالف لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، كما ويؤدي هذا التحييد إلى الدخول إلى مجالٍ محظور: النظام الاستعماري. ويتجلى هذا النظام في فرض هوية دستورية على الفلسطينيين الأصلانيين (المواطنون والسكان) تلغي علاقتهم بوطنهم دون موافقتهم، ويعزز التفوق العرقي اليهودي والسيطرة. هذا النظام الكولونيالي هو من نوع الأنظمة التي تدخل ضمن المحظورات

المطلقة وفقاً للاتفاقية الدولية التي تعتبر ممارسات الفصل العنصري، بما في ذلك التشريع، جريمة ضد الإنسانية.

إنّ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها التي تنص على أنّ الفصل العنصري (الأبارتهايد) هو جريمة ضد الإنسانية، تحيل إلى تعريف التمييز العنصري المشمول في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. حيث يُعرَّف "التمييز العنصري" في المادة 1 للاتفاقية بأنه يشمل أي تفريق أو إقصاء أو تقييد أو تفضيل، على أساس الانتماء العرقي أو القومي، بشكل مقصود أو في امتحان النتائج، من خلال خلق تأثير يؤدي إلى إضعاف أو إبطال المكانة المتساوية في تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو أي مجال آخر من الحياة العامة.

كما ويُعرَّف الأبارتهايد في البند رقم 2 لاتفاقية الأبارتهايد كجريمة تشمل أيضاً إصدار تشريعات، هدفها خلق شيطنة وتراتبية ممنهجة من قبل مجموعة ضد مجموعة أخرى بحيث تؤدي إلى واقع من القمع، والإقصاء المنهجي على مستوى حقوق الإنسان، وفي مجالات الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

إنّ قانون أساس القومية، يعلن عن نيته بالتمييز ضدّ العرب في معظم المجالات الأساسية والأكثر أهمية والتي تجعل المواطن مواطناً، والمقيم مقيماً، وكذلك جعل من يعيش تحت الاحتلال، محمياً. إنه يقصي، ويميز ضد العرب في مجالات المواطنة، والممتلكات والأرض، واللغة والثقافة ويسوّغ دونيتهم في كل مجالات الحياة من خلال إقصائهم من المجتمع السياسي، الذي يشكل السيادة في وطنهم.

ولذلك، يدخل قانون القومية إلى المجال غير الشرعي، ويؤسس لنظامٍ كولونيالي ذي خصائص فصل عنصري سافر، لأنه يسعى إلى الحفاظ على نظام تسيطر فيه مجموعة إثنية قومية على مجموعة إثنية قومية أصلانية أخرى تعيش في نفس المنطقة الجغرافية، في حين يعزز التفوق الإثني، الذي يتجلى في ترسيخ السياسات العنصرية في معظم مجالات الحياة الأساسية.

(النص الأصلي للورقة مع الهوامش على الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/9564)

عرب 48، 2018/7/19

55. قانون يهودية الدولة... أي خيارات للمواجهة؟

أم الفحم – محمد محسن وتد: يختزل "قانون القومية" الذي شرعه الكنيست وينص على أن "إسرائيل" الوطن القومي للشعب اليهودي، عشرات القوانين والتشريعات التي صودق عليها منذ النكبة، وتهدف إلى التضييق على الشعب الفلسطيني في وطنه وتصفية قضيته بفرض وقائع على الأرض تجعل من المستحيل تطبيق حل الدولتين.

وفيما يبدو القانون للوهلة الأولى كأنه يستهدف فلسطينيي 48 دون غيرهم، أتت بنوده من قبيل حصر حق تقرير المصير في اليهود، وأن الهجرة التي تؤدي للمواطنة هي لليهود فقط، وأن "القدس الكبرى" عاصمة لدولة الشعب اليهودي مع ضرورة تعزيز العلاقة مع "يهود المهجر"، لتؤكد بأن هذا التشريع يستهدف الشعب الفلسطيني وقضيته.

وبينما اعتبرت الفعاليات السياسية والوطنية و"القائمة المشتركة" الممثلة بالكنيست "قانون القومية" قانونا استعماريا مناهضا للديمقراطية، ويحمل سمات نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، تعالت أصوات الجماهير الداعية لإعادة النظر بالوجود والتمثيل العربي بالكنيست، في حين رفع البعض سقف المطالب بانسحاب السلطة الفلسطينية من اتفاقيات أوسلو على أساس أن القانون يمهد لتصفية القضية الفلسطينية بالكامل ويكرس لإقامة وطن قومي لليهود بفلسطين التاريخية.

نضال جماهيري

كثيرة هي المقترحات التي طرحت للرد على تشريع القانون، منها الشروع ببرنامج نضال جماهيري يشمل مظاهرات واعتصامات وإضرابات، وعرض القضية مجددا على للمحافل الدولية، لكن أبرزها كان مقترح نواب "القائمة المشتركة"، وعددهم 13 نائبا من أصل 120، الاستقالة الجماعية من الكنيست.

هذه الاستقالة ستؤدي لأزمة دستورية برلمانية ينجم عنها انتخابات مبكرة وحجب للثقة عن حكومة بنيامين نتنياهو التي ستضطر للتوجه مجددا لصناديق الاقتراع للحصول على ثقة الإسرائيليين.

وبالنظر لكون الكنيست خرج، فور تشريع "قانون القومية"، في عطلة الصيف ولن يعود لاستئناف نشاطه إلا في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر القادم، يبقى مقترح الاستقالة الجماعية مثار جدل ومحوراً لتباين المواقف بين الأحزاب العربية الممثلة بالبرلمان التي تبحث هذا المطلب وتداعياته.

وتجمع هذه الأحزاب على ضرورة الشروع ببرنامج نضال جماهيري، بالموازاة مع إطلاق مبادرات دولية والتواصل مع الاتحاد الأوروبي لعرض خطورة الموقف وتداعياته على الشعب الفلسطيني.

الدبلوماسية سلاحاً

رئيس لجنة العلاقات الدولية بالقائمة المشتركة، النائب يوسف جبارين، عن الجبهة الديمقراطية، أشهر سلاح الدبلوماسية وشرع باتصالات منظمة مع الاتحاد الأوروبي والهيئات الحقوقية الدولية بهدف مساندتها للنضال الذي يخوضه فلسطينيو 48، "لفضح ماكينة التشريعات الإسرائيلية التي تؤسس لنظام فصل عنصري".

وعن خيار الاستقالة الجماعية وإجبار الحكومة الإسرائيلية على التوجه لانتخابات مبكرة، أكد جبارين أن "كافة الخيارات والمطالب مطروحة للنقاش، مهمتنا بهذه المرحلة الحاسمة والمفصلية الحفاظ على الوحدة الوطنية والجاهزية النضالية الجماهيرية لمتابعة مسيرة البقاء والتجذر بالوطن".

وفضلا عن عرض القضية مجددا بالمحافل الدولية، دعا جبارين إلى استحداث آليات نضال جديدة تربك المؤسسة الإسرائيلية وتلزمها بالاستجابة للمطالب الجماعية القومية لفلسطينيي 48، مؤكدا أن العمل الجماهيري النضالي هو الأساس النضالي الأهم لمواجهة السياسات الاستعمارية والعنصرية الإسرائيلية التي تسعى للقضاء على حل الدولتين والنيل من حرية واستقلال الشعب الفلسطيني.

"إسرائيل الكبرى"

في الجانب الإسرائيلي، يرى عضو الكنيست عن الحزب الشيوعي، دوف حنين، أن القانون يحمل علمين، الأول هو "دولة إسرائيل الكبرى"، والعلم الثاني هو العنصرية والتمييز والأبارتهايد، فهو يقر بالحق الاستثنائي الانفرادي بتقرير المصير للشعب اليهودي، ويؤسس لأيديولوجيا "إسرائيل الكبرى"، مؤكدا ضرورة تعزيز وتدعيم النضال المشترك للإسرائيليين والفلسطينيين للتوافق على مشروع قانون يسقط "قانون القومية".

وشدد حنين على أن "شعبين يعيشان على هذه الأرض، لكل منهما الحق في تقرير المصير، فقانون القومية خطوة أولى للانسحاب من اتفاقيات أوسلو، كونه يشطب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويعيدنا للمربع الأول للصراع قبل 70 عاماً".

ويؤكد أن "الضرر لا يمس فقط العرب أو الشعب الفلسطيني، بل اليهود بإسرائيل أيضاً، حيث لن يكون هناك مستقبل للسلام العادل الذي يضمن الأمن والاستقرار لإسرائيل طالما لم يحظ الشعب الفلسطيني بالاستقلال والحرية في دولة مستقلة إلى جانب إسرائيل".

الجزيرة نت، الدوحة، 2018/7/20

56. قانون "القومية": لماذا أصبح تشريع إبادة إسرائيل للفلسطينيين ممكناً؟

رأي القدس

أقرّت إسرائيل أمس الخميس قانونا يمنح "اليهود في إسرائيل فقط حقّ تقرير المصير"، ويعطي أي يهودي الحق في الهجرة لإسرائيل والحصول على الجنسية، ويعتبر العبرية اللغة الرسمية (نازعاً الصفة الرسمية عن العربية)، والعطل هي عطل اليهود فحسب، وبعد كل ذلك يصف الدولة بأنها "ديمقراطية"، ويشير إلى أن النزاع الذي لا يمكن حله في المحكمة "تتم تسويته وفقا لمبادئ الحرية والمساواة والعدالة والسلام"!

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رأى في القانون "لحظة فارقة في تاريخ الصهيونية وإسرائيل"، فيما اعتبر عضو الكنيست آفي ديختر الذي كان المبادر لسن القانون إن حقّق رغبة مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل التي عرضها قبل 121 عاماً في مؤتمر بازل، وشرح للنواب العرب المقصود منه: "أقصى ما سيكون بمقدوركم (بعد هذا القانون) هو أن تكونوا متساوين كأقلية وليس كقومية"، أي أن الفلسطينيين من حاملي الجنسية الإسرائيلية (أي قرابة 20 بالمئة من سكان إسرائيل) لم يعودوا يحتسبون قومية بل كأقلية مغلوبة على أمرها، في دولة الأغلبية اليهودية المنتصرة، المفتوحة لأي يهوديّ وُلد في أي مكان على البسيطة، والممنوعة على أي فلسطيني ممن ولد آباؤه أو أجداده في ربوعها، ولكنه خلف أسلاك "الأغلبية اليهودية" الشائكة، المحميّة بأسنان نووية.

التقطت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، المعنى المقصود من القانون بقولها إنه "يهدف القضاء على الوجود الفلسطيني، وكذلك نائب الكنيست مسعود غنايم الذي قال إنه يعني "تحويل إسرائيل إلى دولة خالية من العرب"، أي بكلام آخر، إنه المقدمة القانونية لتشريع إبادة ممكنة للفلسطينيين، وهو الأمر الذي انتظر سبعين عاماً على نشوء دولتها، و121 عاماً على "رؤية" هرتزل الصهيونية لدولة "قومية" لليهود، وثمن التقاء هذين المفهومين المتناقضين: اليهودية باعتبارها عنصراً لتشكيل قومية، هو كسر المعنى الحقيقي للقوميّة، الذي يمثّله العرب الفلسطينيون، والذين يجمعون في هويتهم أدياناً ثلاثة (أو أكثر)، ولغة عربية هي أمّ وجذر للعبرية وللكنعانية وغيرهما من لغات ولهجات، ويسكنون منذ آلاف السنين في بلادهم المفترضة وعلى أرض أجدادهم وأسلافهم.

يعكس هذا القانون، صدوعاً كبرى في فلسطين والعالم، وأول هذه الصدوع يرتبط بموقف إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي تجاوزت الخطوط الحمر لكافّة الحكومات الأمريكية السابقة، والحكومات الأجنبية كافّة، فيما يتعلّق بموضوع القدس ونقل السفارة إليها، وهو ما أعطى القيادة الإسرائيلية الحالية، ومجلسها التشريعي، إحساساً بالحماية من أي ردود فعل حقيقية مؤثرة في العالم.

الصدع الثاني، يتعلّق بالفلسطينيين أنفسهم، وبالغطاء العربيّ المكشوف، مع انخراط دول عربيّة وازنة، كمصر والسعودية، وأخرى كالإمارات والبحرين، في مشروع يتنازل عن حقوق الفلسطينيين، ويتحالف موضوعياً مع إسرائيل، للتغلب على صدع آخر مثّله امتداد النفوذ الإيراني في المشرق العربي وفي اليمن.

ساهم في ذلك أيضاً الاختلال السياسي العالميّ الحاصل الذي خلط أوراق الدول الأوروبية، المشغولة بلملمة اتحادها بعد قرار بريطانيا الخروج منه، ونظمها السياسية الديمقراطية، بعد صعود حكومات شعبوية يمينية متطرّفة، معادية للاتحاد الأوروبي، في النمسا وإيطاليا وهنغاريا، ومناصرة لاتجاه ترامب، ولسياسات روسيا تحت ظل فلاديمير بوتين.

يدفع الفلسطينيون، بهذا المعنى، ثمنا كبيراً لهذه التغيّرات المحلّية والإقليمية والعالمية، التي سمحت لهذا القانون الواضح في عنصريته الفجة بالتحقق.

القدس العربي، لندن، 2018/7/20

57. قانون القومية الإسرائيلي... ماذا بقي للفلسطينيين؟

عبد الرحمن شلقم

الإسرائيليون عاشوا تقنية الزمن. استعملوها في جميع خطوات حركتهم نحو إقامة وطن قومي لهم في فلسطين. الأهداف السياسية لها مواسمها الزراعية، وكذلك تربتها وبذورها. منذ أن أطلق هرتزل فكرته بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، تحركت آلة العمل السياسي والإعلامي والمالي اليهودي بين مفاصل قوى القرار في العالم، كانت بريطانيا في خضم الحرب العالمية الأولى المهندس الجغرافي السياسي لخرائط المستقبل. إنشاء اليهود غرفة العمليات السياسية والمالية والدعائية العالمية في عقر العقل البريطاني ممتدة إلى دوائر التأثير في الدول التي تشكل القوة الفاعلة في العالم. إعلان بلفور البريطاني كان السطر الأول في كتاب الزمن اليهودي الحديث، بل كان الصفحة السياسية المضافة في سِفر الآتي اليهودي. الزمن اليهودي حقل أرضه سيولة التطور المستمر في التوازن والصراع الدوليين. في كل حلقة من سلسلة الحركة نحو الحلم بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كان الجيش السياسي هو الذي يمثل المحراث الذكي الذي يفتح طبقات التربة لزراعة البذور. الوعي بحسابات المواسم وزمنها وتحديد الحركة نحو الهدف كان الوقود المقدس الذي لا ينفد. تحركت الهجرات اليهودية نحو فلسطين بين الحربين العالميتين. الوكالة اليهودية واجهت السياسة البريطانية المراوغة بتصعيد عنيد، وكان التدفق اليهودي أقوى من الدهاء الإنجليزي المزدوج، لم يستطع الفلسطينيون غلق باب بلادهم في وجه البواخر المكتظة بآلاف اليهود حتى أصبح التفجير الديموغرافي على أرض فلسطين أمراً واقعاً. وظفت القوة اليهودية الحرب العالمية الثانية، جعلتها الحقل الجديد وزرعت فيه البذور القديمة. الفظائع النازية ضد اليهود كانت الصاعق الإنساني الذي هزَّ الضمير العالمي، وأصبحت قضية الزحف اليهودي على أرض فلسطين، باهتة أمام ما عاناه اليهود في ألمانيا وخارجها على يد النازية. شارك الآلاف من اليهود في الحرب مع جيوش الحلفاء ضد المحور، وهكذا أصبحوا طرفاً في القوى المقاتلة وحققوا بذلك هدفين: التدريب العسكري استعداداً لمعركتهم القادمة في الوطن الموعود فلسطين، والمشاركة في جبهة القوة السياسية القادمة التي ستسود العالم، وهي دول التحالف. تحقق لهرتزل ما حلم به، وعبّأ القوة المالية والسياسية والإعلامية اليهودية من أجله، بقرار الأمم المتحدة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ديفيد بن غوريون الذي كان المهندس المدني للدولة الإسرائيلية، أتقن فن الزراعة السياسية. خاض حرباً مع العرب مستفيداً مما خبره اليهود عسكرياً في الحرب العالمية، قفز على قرار التقسيم، واحتل الجزء الكبر من

أرض فلسطين، وهجّر أهلها وفتح أبواب الهجرة لليهود. في أزمة قناة السويس ركب عربة الحرب مع فرنسا وبريطانيا، وكان هو الرابح الوحيد في تلك الحرب بين القوى التي هاجمت مصر. التقنية النووية من فرنسا التي مكّنته من القنبلة الذرية، وكذلك دعم قواته الجوية. إسرائيل لا تتوقف عن استثمار سياسة المواسم محلياً ودولياً. حرب الأيام الستة سنة 1967 فكرة وقفزة عربية في رحاب الحلم وظفتها إسرائيل عسكرياً وسياسياً. أعادت تموضعها على خرائط القوة الدولية في خضم الحرب الباردة، صارت الورقة الفاعلة في الشرق الأوسط، وأعادت الولايات المتحدة تصنيفها حليفاً أساسياً لها، في الوقت الذي كانت فيه أغلب الدول العربية تعتبر حليفة للكتلة الشيوعية الشرقية. حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973، كانت رصاصة سياسية بقدر ما كانت عسكرية. حققت فيها إسرائيل قلب الكثير من الصفحات، أهمها تطبيع العلاقات مع دولتين عربيتين.

فتح لها ذلك أبواباً عدة على المستويين الإقليمي والدولي. غزو العراق لدولة الكويت غيّر الكثير من المجريات السياسية، وكانت محطة مدريد للمفاوضات العربية الإسرائيلية سنة 1991 بذرة أخرى في حقل جديد. صار الحديث والمفاوضات حول السلام بين العرب وإسرائيل ليس ثنائياً، لكن جماعياً.

اجتماعات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أنتجت اتفاقاً مباشراً للمرة الأولى بين الطرفين. اعترف الفلسطينيون بإسرائيل دولةً، وتراجعوا عن المطالبة بكل أرضهم التاريخية، كان ذلك بالنسبة للإسرائيليين نصراً بلا حرب، واتفق في أوسلو على تأجيل أهم القضايا وأخطرها، وهي موضوع القدس واللاجئين والمستوطنات. كان ذلك المحفل بيدراً خصباً سيؤتي أُكله مع مهندس السياسة الزراعية لفلاح صهيوني متطرف هو بنيامين نتنياهو. راوغ وغالب. أبطل مفعول أوسلو بعد أن حقق منه ما أرادته إسرائيل، وأطلق العنان لآلة الاستيطان التي حولت حلم إقامة الدولة الفلسطينية إلى سراب طمسه الظلام.

الحكومة الإسرائيلية التي يقودها نتنياهو تتشكل من ائتلاف صهيوني، وهذا عنوانه الرسمي، وليس كما نستعمل نحن العرب تلك الكلمة – الصهيوني – في لغتنا الإعلامية السياسية، هذه الحكومة تؤمن بأن الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وأن الشعب العربي الفلسطيني لا مكان له فيها، وأن المستوطنات هي الوثائق الصخرية التي تقيم الحق اليهودي فوق الأرض.

القانون الأساسي الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي، الذي يقر بأن إسرائيل هي الوطن القومي لليهود، وأن القدس الموحدة عاصمتها، واللغة العبرية لغتها الرسمية الوحيدة، وأن دولة إسرائيل هي البيت القومي لكل يهود العالم، وأن حق تقرير المصير في دولة إسرائيل يقتصر على الشعب اليهودي وحده، كل ذلك يؤسس لواقع جديد، ويفتح الباب لبرنامج تهجير آخر لفلسطينيي 1948، والذين يشكلون ربع سكان إسرائيل تقريباً ويحملون الجنسية الإسرائيلية. هذا القانون الذي أطلق عليه، قانون القومية، ليس مجرد تشريع عنصري للأبارتهايد، بل يفتح الباب للتطهير العرقي، بعد أن جعل عرب فلسطين مجموعة بشرية لا هوية أو مكان قانوني لهم في البلاد. فقد شدد القانون على أن الرموز

اليهودية الصهيونية من عَلَم ونشيد هي الأساس في الدولة. وفي هذا القانون الأساسي نص لم يسبق أن وجد في أي تشريع آخر في العالم، وهو أن الدولة صاحبة الحق في إقامة بلدات (خاصة) بالمجموعات الدينية وأبناء القومية الواحدة. ويقرر القانون، أن الدولة الإسرائيلية مِلك للشعب اليهودي وحده. ذلك يعني أن العرب الفلسطينيين من المسلمين والمسيحيين لا مكان لهم في دولة إسرائيل. السؤال: ما الذي جعل الحكومة الإسرائيلية تتجرأ في هذا الوقت وتصدر هذا القانون العنصري الرهيب؟

من المفارقات التاريخية الغريبة العجيبة، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قراراً سنة 1975 ينص على أن "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"، وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الآيديولوجيا الصهيونية التي تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين. وقد صدر ذلك القرار بناءً على قرار صادر من منظمة الوحدة الأفريقية الذي رأى: أن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زمبابوي وجنوب أفريقيا ترجع إلى أصل استعماري مشترك وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد. لقد ألغي هذا القرار الأممي الذي أخذته الجمعية العامة سنة 1991 بعد أن اشترطت إسرائيل ذلك للمشاركة في مؤتمر مدريد.

إن قرار الجمعية العامة ينطبق بقوة اليوم على القانون الإسرائيلي الجديد، ولكن الإسرائيليين يتقنون استغلال المواسم الزراعية السياسية. الحقول اليوم لهم وحدهم. الانكسارات العربية. والتشرذم الفلسطيني المنقسم بين غزة ورام الله، الدعم الأميركي الأعمى لإسرائيل، يعطي لها الحقول والبذور والماء والمحراث. السؤال ماذا بقي للفلسطينيين في الداخل والخارج؟

الشرق الأوسط، لندن، 2018/7/20

58. "دسترة" الفصل والتمييز العنصريين

عريب الرنتاوي

لا معنى لقانون "القومية اليهودية" الذي أقره الكنيست بالأغلبية قبل يومين، سوى أن إسرائيل العنصرية أصلاً، قد قررت "دسترة" عنصريتها... كل ما كان يصدر من تشريعات ويتخذ من سياسات وإجراءات في دولة الاحتلال، من "داخل" القانون وخارجه، كان ممهوراً بخاتم العنصرية والكراهية... اليوم، تضفي إسرائيل، على كل ما سبق وسيلحق من هذه السياسات والإجراءات، طابعاً قانونياً، دستورياً... اليوم، "تشرعن" إسرائيل عنصريتها الكريهة، غير آبهة بمجتمع دولي أو رد فعل عربي أو حتى مقاومة فلسطينية.

"دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، و"حق تقرير المصير في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود"... هكذا جاء في القانون، بما ينزع عن الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم فوق تراب

وطنهم التاريخي... وبما يخرجهم من جغرافيا المنطقة وتاريخها، التي لم تكون يوماً إلا لليهود، ولليهود وحدهم دون غيرهم، كما جاء في تعليقات نتنياهو وأضرابه.

إسرائيل، تحسم الجدل حول "يهودية" الدولة و"ديمقراطيتها"، وهو جدل استنزف جبالاً من الورق وجراراً من الحبر... إسرائيل "يهودية أولاً"، وكل ما خلا ذلك، يندرج في سياق التفاصيل غير المهمة... العنصرية مقبولة، إن كانت ضمانة "اليهودية"، والديمقراطية ملعونة ومنبوذة، إن كانت ستفضي إلى تجزئة "أرض الميعاد"، أو تؤول إلى دولة ثنائية القومية... هذا الجدل حسم قانونياً، ولم يعد اللغط فيه أو حوله، سوى رجس من عمل المثقفين الحالمين.

ولأنه قد آن الأوان، لأن يُبنى على الشيء على مقتضاه، فإن اللغة العربية لم تعد لغة رسمية، وحدها "العبرية" هي لغة إسرائيل الرسمية، وستكون لهذا الأمر تداعياته على سكان البلاد الأصليين الذي سيطلب منهم نسيان لغتهم وثقافتهم وإرثهم، والانتقال من اللغة المكتوبة إلى اللغة المحكية، تماماً مثل الأقوام التي سادت وبادت في العديد من الدول والقارات.

و"القدس الكبرى والموحدة عاصمة إسرائيل إلى الأبد"... شكراً لسيد البيت الأبيض الأمريكي الذي كان سبّاقاً للاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها ... شكراً له، فقد جعل اليمين الإسرائيلي أكثر جرأة ووقاحة في التطاول على الحق الفلسطيني – العربي – الإسلامي – المسيحي في المدينة وفي الديار المقدسة على اتساعها.

ولأن الاستيطان "قيمة قومية سامية"، فإن الحكومة تعمل على :"تشجيع الاستيطان اليهودي في كل مكان في أرض إسرائيل"، لاحظوا "الاستيطان اليهودي"، فليس مسموحاً لغير اليهود، إنشاء المدن والبلدات، والعرب أصحاب الأرض الأصليين الذي طالما امتلكوا أكثر من تسعين بالمائة منها، لم يبق لهم سوى واحدٍ بالمائة من أرض آبائهم وأجدادهم.

و"الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط"... أما الفلسطيني فطريقه للهجرة ذي اتجاه واحد: من فلسطين إلى خارجها، أما العودة فمحظورة عليه... لتكتمل بذلك دائرة الاستهداف الإسرائيلي المنهجي المنظم، للشعار الناظم للعمل الوطني الفلسطيني: العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس... لم يترك "قانون القومية" أياً من هذه الأقانيم الثلاثة دون أن يصادرها ويستولي عليها... لم يترك شيئاً البتّة للفلسطينيين.

يحق لنا في ضوء الصمت الأمريكي المريب والمتواطئ حيال "قانون القومية"، أن نعلن من دون تردد، ان هذا القانون العنصري البغيض، الذي "يرسّم" إسرائيل كدولة فصل وتمييز عنصريين، إنما جاء تجسيداً لصفقة القرن و"دسترة" لها... لا شيء في هذا القانون، لم يسبق لدونالد ترامب وسفيره في إسرائيل ومبعوثة للشرق الأوسط، لم يعلنوا عن دعمه وتأييده بصور وأشكال شتى... واشنطن على ما يبدو، قررت التخلي عن رعاية عملية السلام، إلى رعاية العنصرية والكراهية التي تطل برأسها الكريه من جنبات "الكنيست".

على أننا لن نكتفي بلوم واشنطن وتل أبيب، جرياً على عادتنا، فلولا الانقسام والهوان الفلسطينيين أولاً، لولا التفسخ والتفكك في الوضع العربي الرسمي والشعبي على حدّ سواء في المقام الثاني... لولا نفاق المجتمع الدولي وازدواجية معاييره في المقام الثالث والأخير، لما تجرأ هؤلاء على الذهاب إلى هذا الحد من الغطرسة والوقاحة والعنصرية.

الدستور، عمّان، 2018/7/21

59. عد القانون.. ماذا بقي؟

صادق ناشر

بعد مصادقة "الكنيست "الإسرائيلي" على القانون العنصري، المعروف بـ"قانون القومية"، تكون دولة الاحتلال قد جففت كل ما له صلة بالوجود العربي، فإضافة إلى كون القانون يكرس الدولة اليهودية واقعاً، فإنه يلغي كل ما له علاقة بأصحاب الأرض المحتلة بقوة السلاح والغدر، ففي وقت يمنح القانون العنصري اليهود كل شيء، فإنه يحرم الفلسطينيين من كل شيء.

هو قانون عنصري بامتياز، لكنه لم يكن سوى تتويج وامتداد لقوانين عنصرية كثيرة تمّ إقرارها خلال مسيرة بناء دولة الاحتلال، فالقانون الجديد يمنح امتيازات قومية وسياسية لليهود فقط ويحرم أهل الأرض من حقوقهم.

ينص القانون، الذي رفضته القائمة العربية المشتركة في "الكنيست"، على أن "دولة "إسرائيل" هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، و"حق تقرير المصير في دولة "إسرائيل" يقتصر على اليهود"، و"الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط"، و"القدس الكبرى والموحدة عاصمة "إسرائيل" إلى الأبد"، و"الحكومة تعمل على تشجيع الاستيطان اليهودي في كل مكان في أرض "إسرائيل"، و"اللغة العبرية هي لغة الدولة الرسمية الوحيدة"، وفقدت اللغة العربية مكانتها لغة رسمية، وتحولت بموجب القانون الجديد إلى لغة "تحظى باحترام".

إقرار قانون القومية العنصري مرحلة من مراحل سعي "إسرائيل" لإذابة الهوية العربية لفلسطين، إذ إنه يمنح اليهود فقط الحقوق ويمنعها عن سكان الأرض الحقيقيين، وهو بذلك يتساوى مع قانون الفصل العنصري، الذي ساد دولاً عدة في القرن الماضي، واندثر بفعل مقاومة العالم الحر له، ويقول صائب عريقات، إن "إسرائيل" نجحت في قوننة "الأبارتهايد" وجعل نفسها نظام "أبارتهايد" بالقانون، كما اعتبره ترسيخاً وامتداداً للإرث الاستعماري العنصري، الذي يقوم على أساس التطهير العرقي وإلغاء الآخر، والتنكر المتعمد لحقوق السكان الأصليين على أرضهم التاريخية.

كل ذلك يدور والعالم العربي والإسلامي يتفرج، وكأن الأمر لا يعنيه، فهو منشغل بصراعاته وحروبه الداخلية، ونسوا أو تناسوا أن هناك احتلالاً لأرض عربية وإسلامية منذ 60 عاماً، وأن ذلك تم بتواطؤ غربي وعربي أيضاً، وتدفع الأجيال اليوم ثمن ذلك باهظاً.

والسؤال اليوم، هل أن ما حصل يمكن أن يكون في إطار ما يعرف ب "صفقة القرن"، أم أن الصفقة قد تحققت فعلاً وتم تسليم فلسطين بمقدساتها لدولة الاحتلال؟، فهذا الصمت العربي والإسلامي المخزي الذي نشاهده اليوم ورد الفعل الذي صدر من جهات عربية يعبر عن الحال الذي وصلنا إليه من عدم قدرة على القيام بأي ردّ فعل.

صحيح أن الجامعة العربية، وكعادتها، شجبت في بيان طويل عريض، صدور مثل هذا القانون، وهذا أمر متوقع ودور تمارسه عند كل أزمة تواجه العرب، لكن لم يصدر من أية جهة عربية مؤثرة ردّ فعل حقيقي، فقد اكتفى العرب بما أورده بيان جامعتهم، وهو بيان تقليدي نقرؤه باستمرار عند وقوع أي خطب، ولهذا لا تلتفت إليه الشعوب العربية، لأن الجامعة، لم تعد مع الأسف، سوى مجرد واجهة للعجز العربي، الذي جعل من جماعة لا وطن لها دولة تمارس العنصرية في أبشع صورها.

الخليج، الشارقة، 2018/7/21

60. قانون القومية ومحاصرة إسرائيل دولياً

عبد الفتاح ماضي

تُحصّن الصهيونية نفسها لأن هناك مقاومة فلسطينية باسلة ضدها، ولأن هناك رفضاً شعبياً عربياً لمحاولات التطبيع والاستسلام. كل الطرق تؤدي إلى فناء الصهيونية على الرغم من ترسانة القوانين العنصرية، وقانون القومية الذي صدر مؤخراً يقدم فرصة لا مثيل لها لمحاصرة الدولة الصهيونية وطردها من كافة المنظمات الدولية. وتقدم هذه المقالة بعض الدلالات المتعلقة بهذا القانون.

أولاً: يعكس القانون الإجماع الصهيوني القائم على الثوابت والغايات الكبرى. إن فكرة يهودية الدولة غاية قديمة يتم تنفيذها على نحو تدريجي، وتحظى بإجماع ما يسمى اليمين واليسار في الكيان الإسرائيلي مع بعض الاختلافات، كما أنها تنسجم مع طبيعة هذا الكيان الاستعماري.

لقد أقر الكنيست القانون بعد موافقة 62 نائباً ومعارضة 55 وامتناع نائبين عن التصويت في 19 تموز/ يوليو 2018، وتم تحصينه وجعله قانوناً أساسياً (كنصوص الدساتير)؛ أي لا يمكن تغييره إلا بقانون أساسي آخر يقرّه الكنيست بغالبية أعضائه.

الإجماع الصهيوني هو على الثوابت والغايات الكبرى التي تقوم عليها الصهيونية، وهي: اغتصاب الأرض والتهويد والاستيطان والتمييز على أساس الدين.

ومن هنا فمعظم الذين اعترضوا على القانون لم يكن اعتراضهم بسبب المبدأ، وإنما لأن الدولة ليست في حاجة إليه، أو لاختلافهم على بعض التفاصيل. ورغم هذا، وكما كتبنا في مقال سابق بعنوان: "يهودية الدولة لا تعرف من هو اليهودي"؛ تبقى هناك تناقضات كثيرة بين الأحزاب والفرق والمذاهب اليهودية، أهمها عدم قدرتها على تعريف من هو اليهودي، واختلافها بشأن طريقة التهويد.

فكيف تكون الدولة يهودية وكيف تدعي أنها دولة لكل يهود العالم بينما لا يوجد اتفاق على من هو اليهودي في الأساس؟ إن القانون يتغاضى عن التنوع المذهبي للجماعات اليهودية حول العالم، ولا يحسم التناقض بين النفوذ المتصاعد لليهودية الأرثوذكسية في الداخل وغضب التيارات الأخرى من هذا النفوذ في الداخل والخارج.

ثانياً: يكرس القانون واقع التمييز العنصري على أساس الدين الذي قامت عليه الدولة الصهيونية ومارسته لأكثر من سبعة عقود. فالقانون ينص على أن "دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير"، ويعتبر أن "ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي".

ويؤكد القانون أن "العبرية هي لغة الدولة"، أما اللغة العربية فقد خفّض منزلتها وإن جعل لها "مكانة خاصة". ويعني كل هذا إلغاء كامل حقوق فلسطينيي 1948 لأن حق المواطنة سيكون لليهود فقط، بل ويمهد الأرض لطرد كل الفلسطينيين.

إن فكرة نقاء الدولة التي تقوم عليها "يهودية الدولة" فكرة عنصرية لا يمكن أن تكون قائمة في دولة حديثة وديمقراطية. ولهذا لم يذكر القانون كلمة الديمقراطية لا من قريب أو بعيد، لأنه في واقع الأمر يزيل ورقة التوت التي كانت الصهيونية تتستر بها، وأقصد هنا ادعاء أن ما أقامته هو "دولة"، وأن هذه الدولة "نظامها السياسي ديمقراطي".

إن الدولة المعاصرة هي دولة القانون التي يتساوى فيها جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، وضمن حدود جغرافية محددة، أما النظام الديمقراطي فيعني حكم القانون والمواطنة الكاملة والمساواة والمشاركة وحق تقرير المصير لجميع مواطني الدولة بلا تمييز.

ثالثاً: يخرق القانون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ فرغم أنه حدد اسم الدولة وعلمها ونشيدها وأعيادها، فإنه لم يحدد الحدود الجغرافية لهذه الدولة، بل راح يقنن تدخل هذه الدولة في شؤون كل دول العام التي يوجد فيها مواطنون يعتنقون الديانة اليهودية.

ويقرر القانون أن "الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجمع الشتات"، و"تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات".

القانون بهذه المضامين لا يخرق فقط كافة القرارات الدولية التي تنص على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وإنما أيضا يخرق مبادئ القانون الدولي والأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة، وعلى الأخص مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين. والدولة الإسرائيلية، بهذا المعنى وبنص قوانينها، دولة مارقة لا مكان لها داخل المنظمات والهيئات الدولية.

رابعاً: يعد القانون خطوة متقدمة على طريق إسرائيل الكبرى. فالقانون لا يشرعن الاستيطان في الأراضي المحتلة فقط، وإنما يمهد الأرض لمزيد من الاحتلال والاستيطان. وينص على أن "الدولة

تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجمع الشتات"، و"تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته".

هذه النصوص لا تعني الأراضي المحتلة عام 1967 فقط وإنما تمتد إلى خارجها، وتمهد الطريق للأراضي التي ستحتل في المستقبل، أرض إسرائيل الكبرى التي تعتبر فلسطين مجرد الانطلاقة الأولى نحوها، كما نظّر لهذا زعماء الحركة الصهيونية منذ هرتزل.

ويؤكد هذا ما ورد في الفقرة (أ) من المادة الأولى "أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل"، ومن المعروف جيدا أن عبارة "أرض إسرائيل أو Eretz Yisrael" هذه لا تعني فلسطين التاريخية فقط، لا في التفسيرات التوراتية المختلفة ولا عند المفكرين والسياسيين الصهاينة.

وهي تعني عند الكثير من المتدينين واليمينيين الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات. وربما ستحتاج الصهيونية لاحقاً إلى قانون أساس آخر لتحديد حدودها الجغرافية.

خامساً: يضع القانون الدولة الصهيونية على يمين الأحزاب اليمينية المتطرفة، لأنها تتبنى فكرة أكثر تشدداً من جل الأيديولوجيات اليمينية العنصرية التي تعادي الأجانب والهجرة، إلا أنها تعمل، حتى اليوم على الأقل، ضمن نظم ديمقراطية تضمن المساواة والمواطنة.

أما الصهيونية فتعادي كل من هو غير يهودي وتمارس ضده أشكالاً مختلفة من العنصرية والتطهير العرقي، فضلاً عن أنها تحتكر الحقيقة وتريد أن تفرض على العالم كله روايتها المزيفة بشأن التاريخ والحاضر والمستقبل، عبر سلسلة من المغالطات التاريخية والأساطير الدينية والقوانين العنصرية.

إن الصهيونية وكافة ممارساتها وقوانينها العنصرية تقف ضد التطورات المعرفية والتكنولوجية، وضد ثورة المعلومات التي توصلت إليها البشرية وتعمل على إتاحة تواصل البشر وانفتاحهم، وتسمح بحرية تنقل الأفكار والأشخاص وتعزيز سبل التعاون بينهم.

سادساً: إن الصهيونية تحمل عوامل فنائها، والجديد في القانون أنه يعري جوهر الصهيونية التي ظلت لعقود طويلة تقوم على الخداع وإخفاء الحقائق. إن استمرار المقاومة الفلسطينية والعربية لها، رغم خنوع الكثير من الحكام العرب، دفع الصهاينة إلى الدفاع عن أنفسهم بترسانة من القوانين، بعد أن فشلت الممارسات العنصرية في إخضاع العرب. ولولا هذه المقاومة لما احتاجت الصهيونية إلى أن تحصن نفسها بهذا الشكل السافر.

إن القانون إحدى وسائل الصهيونية لتحصين نفسها ضد الحرب وضد السلام اللذين يمثلان خطراً على الصهيونية.

فالحرب خطر على الصهيونية لأنها أقامت كيانها وسط محيط مختلف تماماً ثقافياً وحضارياً، ومن الطبيعي أن تعادي الشعوب والقوى الحية هذا الكيان ما دام قائما على العنصرية والتمييز. ولولا ضعف الحكومات العربية وتبعيتها للغرب لكان الحسم العسكري ممكنا منذ سنوات عمره الأولى.

يستعد الصهاينة للحرب بعسكرة مجتمعهم والتحالف مع القوى الكبرى، وهذا قد يحقق لهم الأمن مرحلياً لكنه على المدى الطويل يعمل على دفع مجتمعهم إلى التحول إلى معسكر كبير مغلق، هاجسه الدائم هو الأمن، ولا يتوفر له أي حافز للتنازل داخلياً.

أما السلام فخطر على الدولة الصهيونية أيضاً إذا ما قام على أسس صحيحة، إذ إن أي حل تاريخي حقيقي لا بدّ من أن يقوم على تفكيك الطبيعة العنصرية والتوسعية للصهيونية، تماماً كما حدث في جنوب إفريقيا. وبغير هذا لا يمكن تصور حل الدولتين ولا حل الدولة الواحدة ولا أي حل آخر.

يعادي الصهاينة السلام الحقيقي بتحصين أنفسهم بسلسة من القوانين، وبزرع الكراهية والتطرف في التعليم والإعلام ضد كل من هو غير يهودي، على وضع يجعل السلام معه مستحيلاً.

وقد ساعدهم هذا في توسيع الاستيطان وإفساد كل محاولات التسوية السلمية، لكنه لن يحقق لهم البقاء إلى الأبد، لأن هذه الممارسات والقوانين ستؤدي، على المدى الطويل، إلى مزيد من العنصرية والتمييز والكراهية، وستضعف قدرة السياسيين الإسرائيليين على جلب التعاطف والدعم لسياساتهم ومواقفهم على المستوى الدولي.

أخيراً، إن القانون يقنن رسمياً دولة الأبارتهايد الديني، وهذه سابقة لا مثيل لها في عالمنا المعاصر، وعلى جميع القوى الحية من أفراد ومنظمات وهيئات شعبية، وبالتعاون مع نظرائها في الخارج، استغلال هذا الطابع "القانوني والدستوري"، والقيام بحملات لمحاصرة الدولة الصهيونية دولياً، والمطالبة بتعليق عضويتها في كافة المنظمات والهيئات الدولية، وتجميد كافة الاتفاقيات الدولية معها.

إن الحجج هنا صارت مقننة وصادرة رسمياً من هيئات دولة الأبارتهايد. لكن لن تكون مثل هذه المواقف فاعلة إلا باستمرار النضال الفلسطيني على الأرض، وتشكيل جبهة فلسطينية واحدة للصمود والمقاومة، واستمرار الرفض الشعبي العربي للتطبيع، واستمرار الضغط على الحكومات العربية للكف عن سياساتها الانهزامية، وللتتقوّى بشعوبها وبدولة القانون والمؤسسات المدنية المنتخبة.

الجزيرة نت، الدوحة، 2018/7/22

61. التداعيات القانونية والسياسية لقانون الدولة اليهودية

عبد الله الأشعل

أصدر الكنيست الإسرائيلي قانون الدولة اليهودية في الأسبوع الثاني من تموز/ يوليو 2018. ومعلوم أن اليهود يخططون لهذه النهاية منذ مشروع الدولة اليهودية الذي قدمه هرتزل عام 1897. وبالفعل طُبق المشروع وفق البرنامج الزمني، وكانت الخطوة الأولى العملية هي قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، والذي قسم فلسطين بين اليهود

والفلسطينيين. حرص اليهود في صياغة المشروع على النص على قيام دولة يهودية مقابل دولة عربية في فلسطين، ولم يكن ذلك ترفا لغويا كما لم يلحظ العرب، بل لم يصدقوا أبعاد المشروع الصهيوني الذي احتشد له الغرب كله.

ولذلك لم يكن مفاجئاً ظهور أول تسمية لإسرائيل بهذا المعنى في كلمة شارون في قمة البحر الميت، بين شارون وأبو مازن والملك حسين عام 2003، ولم يلتفت العرب إلى لفظ الدولة اليهودية الذي كان مقصودا، وكمحطة أساسية في برنامج المشروع الصهيوني.

وهكذا اعترفت مصر والأردن بإسرائيل عام 1979، دون أن يدركا أنهما يعترفان بدولة لا حدود لها ولا حدود لطموحاتها. ولذلك، فإن إعلان إسرائيل دولة يهودية اليوم يبرر سحب الاعتراف بإسرائيل لو توفرت الإرادة الحرة في البلدين، ولكن إسرائيل كعادتها تخلق الأوضاع ثم تظهر جزءا آخر من المشروع الصهيوني حتى تصل نهاية المشروع، كما لم يدرك السادات قطعا أن زيارته للقدس هي التي فتحت الباب لانطلاق الآمال الصهيونية نحو اغتصاب كل فلسطين وتدمير مصر والمنطقة العربية، وما كان له أن يدرك ذلك بحكم ثقافته وتكوينه شبه العسكري وشبه المدني، وانغماسه في الفهلوة المصرية دون علم، حيث أوهم المصريين أنه ضحك على اليهود، وأنه ينتظر أنهار الخير تنساب على مصر.

ولذلك، فإن صفقة القرن تقضي بإعلان الدولة اليهودية وغيرها من الخطوات التي تنفذ الآن بهدوء، ويحسبها المراقب أنها أحداث متفرقة. وقد ألحت إسرائيل وواشنطن على الفلسطينيين منذ أكثر من عشر سنوات على قبول فكرة الدولة اليهودية كشرط لاستئناف المفاوضات، كما أنه من المضحك أن صفقة القرن تنطوي على مسرحية تبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل، وهي كلها أراض مصرية، فمثلث النقب مصري، وسيناء مصرية؛ لأنه لم يكن هناك ببساطه شيء اسمه إسرائيل، فالأرض إما أن تكون فلسطينية أو مصرية.

وكنت قد نشرت مقالة حول مذهب إسرائيل الذي لا يريد العرب أن يدركوه، والذي تلخصه قصة القرد وبائع الجبن.. القرد حصل على كل الجبن دون أن يدفع شيئاً، وهذا هو لب التفكير الصهيوني.

وتقول إسرائيل إن اليهودية ليست مجرد دين، وإنما قومية، ولذلك نص قانون الدولة اليهودية على تأكيد الاعتراف بالقومية اليهودية وحدها في إسرائيل. وسوف نشرح الآثار المترتبة على هذا القانون.

خلاصة القول إن القانون هو المرحلة قبل الأخيرة، كما أنه لم يولد في فراغ أو من فراغ وأن فكرته موجودة في مشروع الدولة اليهودية منذ أكثر من قرن من الزمان، وأن إسرائيل تخفي نواياها الحقيقية ثم تفرضها على أنها أمر واقع تحميه القوة.

ولكن هذا القانون الذي يعبر تعبيراً صحيحاً عن النظرية الصهيونية؛ يقتصر في هذه المرحلة على إسرائيل، وفي مرحلة لاحقة وأخيرة ينطبق على كل فلسطين. ويترتب على تطبيق هذا القانون عدم الاعتراف بوجود الفلسطينيين داخل إسرائيل، والاستيلاء على منازلهم وأراضيهم ثم طردهم، وفي

الخطوة الأخيرة طرد كل الفلسطينيين من فلسطين، بحيث تتطابق إسرائيل مع فلسطين، وتصبح فلسطين هي الكومنولث اليهودي الذي تحدثوا عنه عندما أصدرت إسرائيل عام 1950 قانون العودة، وكشفت بذلك في وقت مبكر عن حقيقتها التي لم يدركها العالم والعرب، وهي أن فلسطين كانت لليهود، وأن الفلسطينيين هم الذين استعمروها، ثم جاء الإنجليز فأطلقوا على أعمال العصابات الصهيونية ضدّ الفلسطينيين والإنجليز مصطلح حركات التحرر الوطني، وصار قتلى هذه العصابات شهداء يستعيدون أرض أجدادهم من المغتصبين لها، كذلك كان واضحا من بيان أبا إيبان، مندوب الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة، بعد التصويت على قرار التقسيم؛ بأن القرار يشهد بأن اليهود كانوا في فلسطين ولا تهم المساحة المخصصة لهم كبداية في القرار. أقول ذلك لكي أصحح صفحات التاريخ العربي الذي كتبه السفهاء؛ ممن استجابوا لغرائزهم وحناجرهم واستغلقت عقولهم.

يترتب على هذا القانون النتائج القانونية والسياسية الآتية:

أولاً: أن القانون يتناقض مع ما قرره قرار التقسيم الذي خصص لليهود حوالي 54 في المئة من مساحة فلسطين، فوصلت مساحة إسرائيل اليوم إلى أكثر من 80 في المئة من مساحة فلسطين. وهذا طبيعي، ولذلك نلمح إلى أن إسرائيل تؤكد في بياناتها الرسمية على أن قرار التقسيم ليس شهادة ميلادها، وإنما هو مرحلة تبنى عليها. وعلى الجانب الآخر ظن العرب والفلسطينيون أن قبولهم بقرار التقسيم يشبع جموح إسرائيل التي لا ترتوي إلا بكل فلسطين وكل الأرض العربية، ولذلك قبلوا قرار التقسيم قبلته مصر عام 1967 بداية المأساة، وقبله الفلسطينيون عام 1988، كما أن أوسلو، مثلها مثل صفقة السلام مع السادات، قد بنيت على وهم كبير وساعدت على مضي المشروع في طريقه.

ومعلوم أن قرار التقسيم قد تجاوزته إسرائيل في البداية عندما حصلت على 22 في المئة من أراضي فلسطين عام 1967 إضافة إلى قرار التقسيم، وسلم العرب بأن القرار 242 يعني ذلك، دون أن تتحفظ مصر أو الأردن على هذا التفسير الإسرائيلي والأمريكي.

ثانياً: هذا القانون يتناقض مع شروط قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، وهو القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في 9 أيار/ مايو 1949، والذي وضع ثلاثة شروط يؤدي انتهاكها أو تخلفها إلى إسقاط عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة. وأهم هذه الشروط احترام حقوق الأقليات غير اليهودية داخل إسرائيل، وكذلك وضع دستور لإسرائيل ثم عدم الاعتراض على قيام دولة فلسطينية على الجزء المخصص للعرب. ولكن المشكلة أن الدول العربية لم تلتفت إلى هذا الجانب القانوني؛ عندما كان الصراع العسكري المفروض على العرب يشغلهم عن الدفاع عن أنفسهم ضد العدوان الإسرائيلي.

ثالثاً: أن هذا القانون يحول إسرائيل من دولة عادية إلى دولة عنصرية. والعنصرية جريمة دولية بنص المعاهدة الخاصة بذلك عام 1973، ولذلك سارعت إسرائيل وواشنطن إلى إلغاء قرار الجمعية العامة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وصارت الصهيونية من الفضائل السياسية بسبب

الضعف العربي والإسلامي.. ويترتب على ذلك أن إسرائيل تفقد كل شروط العضوية في الأمم المتحدة، وهي خمسة منصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وأهمها أن تكون دولة محبة للسلام وقادرة على خدمته. والدولة العنصرية تهدد السلام الدولي وتركز على القيم الفاسدة في المجتمع، خصوصاً إذا كان كيان مثل إسرائيل تسلل إلى فلسطين ثم استأثر بالمكان دون أهله وسكانه. ورفضت إسرائيل أن تقبل الفلسطينيين إلى جانبها في جزء من أرضهم.

رابعاً: أن هذا القانون هو جزء من نظرية فلسطين كلها لليهود، وأن إسرائيل تسترد أراضيها المحتلة من الفلسطينيين، وأن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل هي دفاع عن الأرض، وأن الأراضي التي احتلتها ملك لها، وأن كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع لا قيمة لها؛ لأن إسرائيل تعمل وفق نظرية والمجتمع الدولي يعمل وفق نظرية أخرى. وما دامت إسرائيل أقوى من المجتمع الدولي، فهي إما أن تفرض نظريتها وسلوكها على المجتمع الدولي أو أنها تعامل كحالة خاصة لا يقاس عليها.

خامساً: أن الدول التي اعترفت بإسرائيل تستطيع أن تسحب اعترافها؛ لأن إسرائيل فقدت مقومات الدولة التي يعترف بها.

سادساً: في ظل هذا القانون من العبث الحديث عن حل يجمع بين إسرائيل والفلسطينيين على أرض فلسطين، وأن إسرائيل في ضوء نظريتها سوف تطرد الفلسطينيين من كل فلسطين.

سابعاً: أن إسرائيل تنتهك أحد قواعد القانون الدولي الهامة، وهي أن الدولة لا تستطيع أن تتهرب من التزاماتها الدولية من خلال تشريعاتها الداخلية، وهذا التشريع الداخلي ينسف مبادئ القانون الدولي، مما يجعل في هذه المرحلة السؤال ملحا: هل العالم مستعد في مرحلة الفوضى التي يسقط فيها القانون الدولي وتسود في علاقات الدول القوة وحدها لتصبح هي القانون؟

ومن الطبيعي أن تماطل إسرائيل في حل الدولتين، ومن العبث الحديث، من وجهة نظر إسرائيل، عن دولة واحدة تجمع الفلسطينيين والإسرائيليين؛ لأن إسرائيل تريد أن تنفرد بفلسطين اليهودية. ولعل هذا القانون يقنع السلطة بأن التفاوض مع إسرائيل يعني التسليم بإخراج الفلسطينيين من إسرائيل، ثم إخلاء كل فلسطين من الفلسطينيين. فهل يملك أبو مازن هذه الرخصة، وأن يتحمل مسؤولية تسليم فلسطين لإسرائيل؟ وهل هذه وظيفة رئيس السلط؟ وهل انتخبه الشعب وفوضه بذلك؟

من الواضح أن هذا القانون مقدمة لإنهاء الوجود الفلسطيني كله في فلسطين، في إطار صفقة القرن. فيجب على الفلسطينيين جميعا أن يدافعوا عن وجودهم، ويتركوا خلافاتهم، وأن يبادروا إلى عقد جلسة طارئة لأجهزة منظمة التحرير؛ لكي تعلن عددا من القرارات، أهمها سحب الاعتراف بإسرائيل الذي قدمه عرفات قبيل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، والسعي مع المجموعة العربية والجامعة العربية التي يشترك بعض أعضائها في هذه المهزلة؛ لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة لمراجعة عضوية إسرائيل، وفرض عقوبات عليها، مع العلم بأن هذا القانون محطة من محطات المشروع الصهيوني، والمنطقة العربية بحكامها هي التي أغرت إسرائيل بالتقدم السريع في مشروعها.

وعلى الشعوب العربية أن تدرك أن حكامها ليسوا على مستوى التحدي، وأنها سوف تدفع ثمناً باهظاً لصفقة ضياع فلسطين، خاصة تلك الدول المجاورة لفلسطين مباشرة.

موقع "عربي 21"، 2018/7/23

62. إسرائيل رسمياً نظام أبارتهايد عنصري... وسنواجهه

مصطفى البرغوثي

أقرّت الحكومة والكنيست الإسرائيليّان سلسلة قوانين عنصرية غير مسبوقة، لكن ذروتها كانت إقرار ما سموه قانون القومية، الذي كرّس إسرائيل كياناً لليهود فقط، وحصر حق تقرير المصير فيها حصراً باليهود فقط، وحصر أرض فلسطين باليهود فقط، وفي ظل حقيقة أن الفلسطينيين المقيمين على أرض فلسطين التاريخية يمثّلون أكثر من خمسين بالمئة من السكان، وأن الفلسطينيين من حملة جوازات السفر الإسرائيلية يزيدون عن عشرين بالمئة، فإن هذا القانون قد كرس إسرائيل رسمياً، بعد أن كرستها الأفعال عملياً، كنظام أبارتهايد عنصري هو الأسوأ في تاريخ البشرية.

وبذلك فإن الحكومة والكنيست الإسرائيليّين انحدرا إلى مستوى غير مسبوق في العنصرية المكشوفة والوقحة، وأقرا نظاماً يخرق القوانين الدولية وعهد حقوق الإنسان، ويغلق الباب نهائياً أمام ما يسمى "بجهود السلام" و"حلّ الدولتين".

فهذا القانون يجعل نظام الأبارتهايد العنصري الإسرائيلي أسوأ بألف مرة وأشد عنصرية ودناءة، من نظام الأبارتهايد الذي أسقطه مانديلا وشعبه في جنوب أفريقيا.

وبغض النظر عن الادّعاءات الميثولوجية، وتزييف التاريخ الذي تمارسه إسرائيل، بما في ذلك الإنكار الكامل لوجود وحقوق الشعب الفلسطيني وتاريخه، فلا بدّ من توضيح المعالم السياسية الخطيرة لهذا القانون.

وأولها أنه يمثل الخاتمة الطبيعية لتطبيق الفكر الصهيوني بطابعه العنصري، وهو فكر ناور طوال مائة عام لإخفاء مقاصده الحقيقية، وطابعه التوسعي، وأخفى مخططاته خلف الادّعاء بأنه الضحية وهو المسبب لمأساة الشعب الفلسطيني، مستغلا معاناته، وحتى معاناة اليهود أنفسهم في أوروبا، إلى أن حقّق ما اعتقد أنّه قوة كافية تسمح له، أخيراً، بكشف وجهه الحقيقي وعنصريته بالكامل، الأمر الذي تجلى في ما نص عليه القانون بأن ممارسة حق تقرير المصير محصورة باليهود فقط.

المعلم الثاني البالغ الأهمية، ما نص عليه القانون بأنّ الاستيطان اليهودي (لاحظوا اليهودي وليس الإسرائيلي) هو قيمة قومية وستعمل إسرائيل على تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته. والسّؤال الجوهري هنا أين سيتم ذلك؟ إذ لم يحدد القانون العنصري مثلما لم تحدد أي قوانين إسرائيلية حدود دولة اليهود، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تحدّد حدودها، وذلك يعني أولا أن القانون العنصري ونظام الأبارتهايد يشمل كل أراضي فلسطين بما فيها الضفة والقدس وغزة، بالإضافة إلى

الجولان السوري المحتل، وأكثر، فالباب مفتوح، لاحقاً، إن توفّرت الفرصة للأطماع الصهيونية للاستيطان والتهويد في الأردن ولبنان.

بعض العرب للأسف كانوا يظنونا نبالغ حين كنا نحذر من مخاطر الحركة الصهيونية على بلدانهم، واقتصادياتهم، وثرواتهم، واليوم تبدو الصورة واضحة في محاولة إسرائيل جعل نفسها القوة الإقليمية المسيطرة على كل المحيط العربي عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً.

أما المعلم الثالث الخطير، فهو ما نصّ عليه القانون بأن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، وهذا هو الرد على دعاة الاستسلام الذين قالوا إنّ نقل السفارة الأمريكية للقدس يخص فقط جزءها الغربي.

وإذا أردتم المزيد فإن القانون يعتبر تاريخ نكبة الشعب الفلسطيني، العيد القومي الرسمي للدولة، ويلغي مكانة اللغة العربية، ويلغي فعليا أي حقوق قومية أو مدنية للفلسطينيين الذين يسميهم (غير اليهود) أي الأغيار الذين حسب أعرافهم التلمودية يجوز قتلهم، بل يتوجب قتلهم، واضطهادهم.

سيأتي يوم يندم فيه من صاغوا هذا القانون وأقروه، على أنهم بإقراره كشفوا عورة الصهيونية ووجه إسرائيل العنصري بالكامل، وثبتوا نظامهم كنظام أبارتهايد عنصري، وفتحوا الباب على مصراعيه لنجاح حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضده.

وإذا كانت إسرائيل قد حجزت لنفسها بهذا القانون وبسياساتها، مكانا مضمونا في معسكر الفاشية والعنصرية الشوفينية عالمياً، وهو معسكر مصيره الزوال، فإنها ساعدتنا فعلياً على تأكيد إدراكنا بأننا شعب واحد، نعاني من اضطهاد واحد، ومصيرنا ومستقبلنا واحد، ونضالنا واحد بكل مكوناتنا سواء من يعيش في أراضي 1948، أو في الأراضي المحتلة، أو في الخارج.

ولا توجد سوى استراتيجية واحدة لتوحيد هذا النضال، استراتيجية الجمع بين المقاومة الشعبية، وحركة المقاطعة، ودعم الصمود والبقاء، والوحدة، وتكامل نضال كل مكونات الشعب الفلسطيني.

اليوم اكتملت الصورة، ولا فائدة من المراوحة في الماضي ومشاريعه، ومفاوضاته، وأساليبه، وتسوياته، واتفاقياته، فهدفنا الجامع يجب أن يكون إسقاط نظام الأبارتهايد والاحتلال العنصري بالكامل وبكل مكوناته.

عرب 48، 2018/7/22